مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq

CC BY

الاغتيالات السياسية في لبنان عام ٢٠٠٥

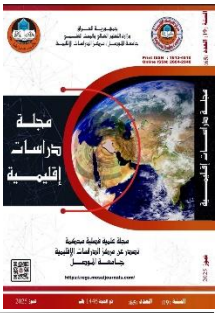

وعد شاهر محمود الجبوري[١]

١ مدرس دكتور/ كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق. waad.shaher@uomosul.edu.iq

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٥/٤/٢١
المراجعة: ٢٠٢٥/٥/٢٧
القبول: ٢٠٢٥ /٦/٢٦
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٥/٧/١

المراسلة:
وعد شاهر محمود الجبوري

الكلمات المفتاحية: الاغتيالات السياسية؛ لبنان؛ رفيق الحريري؛ جورج حاوي؛ جبران تويني؛ سمير قصير.

الاقتباس: الجبوري. وعد. ش. م. (٢٠٢٥). الاغتيالات السياسية في لبنان عام ٢٠٠٥. مجلة دراسات إقليمية. ١٩ (٦٥). ٣١-٦٦.

الملخص

تتمحور فكرة البحث على أن الحياة السياسية المعاصرة في لبنان رافقتها أخطر ظاهرة سياسيَّة انعكس تأثيرها المُباشر على الأوضاع الداخليَّة اللبنانية سياسياً وأمنياً واجتماعياً ألاَّ وهي ظاهرة الاغتيالات السياسية، والتي مثلت جزءاً من تاريخ لبنان السياسي، ولاسيمَّا بعد أن طالت العشرات من الشخصيات السياسيَّة والحزبيَّة والصحفيَّة لا بل تجاوزتهم إلى اغتيال شخصيات عربية وأجنبية أُخرى على الأراضي اللبنانية ولأسباب سياسيَّة وحزبية وطائفية مُختلفة، وحدثت هذه الاغتيالات السياسية في لبنان عام ٢٠٠٥ بعد تنامي تداعيات الوجود السوري في لبنان. يهدف البحث إلى تحليل الأحداث السياسية التي جرت في لبنان٢٠٠٠-٢٠٠٥، والتي كانت السبب المُباشر وراء وقوع تلك الاغتيالات، والتفصيل بمجريات تلك الاغتيالات والجهات التي اتهمت بتنفيذها، وهذا ما يبرز أهمية البحث في تحليل تلك الأحداث تاريخياً، إذ أعادت تلك الاغتيالات تشكيل القوى والتيارات السياسية في لبنان من جديد، ولاسيمَّا بعد خروج القوات السورية من لبنان، وتماشياً مع طبيعة الدراسات التاريخية فقد قُسم البحث على مُقدمة وثلاثة مباحث تناول الأول: الانقسام السياسي في لبنان٢٠٠٠-٢٠٠٤، أما المبحث الثاني فقد درس: اغتيال الشخصيات السياسية، وركز المبحث الثالث على دراسة: اغتيال الشخصيات الصحفية. وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات أهمها أن اغتيال الشخصيات البارزة في لبنان وبمُختلف توجهاتها وأفكارهَا كانت ولا تزال السمة المعروفة في السياسة اللبنانية لإقصاء تلك الشخصيات من المشهد السياسي، وجسدت هذه الاغتيالات للصراع الإقليمي حول مستقبل لبنان السياسي.

DOI: 10.33899/regs.2025.159344.1247, © Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq

Political Assassinations in Lebanon in 2005

Waad Sh. Mahmoud Al-Jubouri [1]

[1] ***Lecturer Dr.****/ College of Art/ University of Mosul/ Iraq* waad.shaher@uomosul.edu.i

Article Information

Received: 21/4/2025
Revised: 27/5/2025
Accepted: 26/6/2025
Published: 1/7/2025

Corresponding:
Waad Sh. Mahmoud Al-Jubouri

Keywords: Political assassinations; Lebanon; Rafik Hariri; George Hawi; Gebran Tueni; Samir Kassir

Citation: Al-Jobouri. W. S.M.(2025). Political Assassinations in Lebanon in 2005. Regional Studies Journal. 19(65). 31-66.

Abstract

The core premise of this study centers on the idea that contemporary political life in Lebanon has been deeply marked by one of the most dangerous political phenomena: political assassinations. This phenomenon has had direct and far-reaching implications for Lebanon's internal political, security, and social landscape. Political assassinations have long been a recurring feature in Lebanese political history, particularly after they began targeting dozens of political, party, and media figures-extending even to Arab and foreign personalities on Lebanese soil, driven by a range of political, partisan, and sectarian motives. These assassinations intensified notably in 2005, amid growing tensions surrounding Syria's presence in Lebanon. The study aims to analyze the key political developments in Lebanon between 2000 and 2005, which directly contributed to the outbreak of these assassinations. It delves into the details of the killings, the political context surrounding them, and the parties accused of involvement. This historical analysis is crucial for understanding how these events reshaped Lebanon's political landscape-particularly after the withdrawal of Syrian forces from the country. In line with the nature of historical studies, the research is divided into an introduction and three main sections. The first examines political polarization in Lebanon from 2000 to 2004; the second focuses on the assassination of political figures; and the third investigates the targeting of journalists. The study concludes with several key findings, most notably that the assassination of prominent Lebanese figures-regardless of their political leanings or affiliations-has become a defining feature of Lebanon's political system, often used as a means of removing influential actors from the political scene. These assassinations reflect the broader regional struggle over Lebanon's political future.yrian presence in Lebanon. The research aims to analyse the political events that took place in Lebanon in 2000-2005, which were the direct cause behind the occurrence of these assassinations, and to detail the course of these assassinations and the parties accused of carrying them out. This highlights the importance of the research

DOI: 10.33899/regs.2025.159344.1247, © Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license

مقدمة

تعد ظاهرة الاغتيالات السياسية واحدة من أبرز الظواهر السياسية والحزبية التي شهدها لبنان وحتى قبل تأسيس الجمهورية عام١٩٤٣، بسبب تنوع تكوينه الديني والطائفي، وتعدد الاتجاهات الفكرية والسياسية، فضلاً عن حجم التدخلات الإقليمية والدولية التي شهدها لبنان، ولاسيمًا من سورية وإيران من جهة والكيان الصهيوني والولايات المُتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة أُخرى خصوصاً بعد عام ١٩٧٥، فشملت تلك الاغتيالات العشرات من الشخصيات السياسيَّة والحزبيَّة والصحفيَّة والعسكرية والدينيَّة وأَصحاب الفكر ومن كُل الطوائف اللبنانية، فألقى كل ذلك بظلاله على الوضع الداخلي في لبنان، حتى صارت هذه الظاهرة من السمات البارزة في تاريخ لبنان المعاصر، ولاسيمًا بعد تنامي المُعارضة اللبنانية للوجود السوري في لبنان، فأخذت هذه الظاهرة منذُ العام ٢٠٠٥ تأخذ مُنحىً تصاعدياً بعد اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري ووزير الاقتصاد والتجارة باسل فليحان في ١٤ شباط ٢٠٠٥، ثم لحقهُ اغتيال السياسي والصحافي سمير قصير المعروف بانتقاده للنظام السوري وحزب الله في بيروت في ٢ حزيران، ومن ثم اغتيال الأمين العام الاسبق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي في ٢١ حزيران، ثم تبع ذلك محاولة اغتيال فاشلة طالت نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع إلياس المر في ١٢ تموز، وكذلك مُحاولة اغتيال أُخرى فاشلة طالت الصحفية المناهضة للنظام السوري مي شدياق في ٢٥ أيلول، وكذلك اغتيال النائب ورئيس تحرير جريدة النهار اللبنانية جبران تويني في ١٢ كانون الأول، واللافت في كُل تلك الاغتيالات هو القاسم المشترك بينهم وهو معارضة جميع هذه الشخصيات للتدخل السوري في لبنان، وهذا يطرح شكوكاً كثيرة حول هوية الجهة المتورطة بهذه الاغتيالات، فضلاً عن سلوك الأجهزة الأمنية والقضائية اللبنانية التي لم تستطيع أن تكشف عن منفذي تلك الجرائم، فحاول هذه البحث الكشف عن اسباب هذه الاغتيالات والتعريف بالآراء السياسية التي كانت تنتهجها الشخصيات التي تم اغتيالهَا.

هدف البحث: يهدف البحث إلى عرض الانقسام السياسي الذي حدث في لبنان عام ٢٠٠٥، وما نتج عنهُ من أَحداث سياسيَّة وأَمنيَّة خطرة تمثلت بِتفجير مجموعة من السيارات المُفخخة والقنابل اغُتيل فيهَا مجموعة من السياسيين والصحفيين اللبنانيين، وما هي الجهَات التي اتُهمت بِتنفيذ تلك الاغتيالات؟

أَهمية البحث: تكمن أَهمية هذا البحث بِبحث الانقسام السياسي الذي وقع في لبنان عام ٢٠٠٥، ولاسيمًا بعد اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، وما نتج عنهُ من أحداث سياسية كبيرة غيرت تاريخ لبنان السياسي أبرزها اغتيال شخصيات سياسية وصحفية مُأثرة، وظهور تيارات سياسية جديدة على الساحة السياسية اللبنانية، وخروج القوات السورية من لبنان بعد ٢٩ عام على تواجدها على الأَراضي اللبنانية.

اشكالية الدراسة: تقوم اشكالية الدراسة على التركيز على مجموعة أَسئلة مُهمة، أَبرزها:

- ما هو سبب الانقسام السياسي الذي حدث في لبنان عام ٢٠٠٥؟
- ما هي سبب ودوافع الاغتيالات السياسية التي حدثت عام ٢٠٠٥؟
- من هي الجهات التي اتهمت في تنفيذ تلك الاغتيالات؟
- ما هي نتائج التحقيقات التي جرت للكشف عن مُنفذي الاغتيالات؟
- ما هي علاقة تلك الشخصيات بالانقسام السياسي الذي حدث عام ٢٠٠٥؟

فرضية البحث: لم تكن الاغتيالات التي وقعت عام ٢٠٠٥، سوى نتيجة مُباشرة للتغيرات الداخليَّة والإقليميَّة والدوليَّة التي جرت بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ولاسيمَّا بعد انسحاب القوات الصهيونية من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، ووصول قيادة جديدة في سورية في العام نفسه، وفي العراق عام ٢٠٠٣، فضلاً عن تأثير أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المُتحدة الأمريكية، فكان لتلك الاحداث انعكاس سريع على الأَوضاع السياسية في لبنان خصوصاً بعد أن نجحت بعض التيارات السياسية اللبنانية في تشجيع مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٤ إلى إِصدار القرار (١٥٥٩)، والذي مَثلّ الخطوة الأُولى في حدوث الانقسام والذي نتج عنهُ اغتيال مجموعة من السياسيين والصحفيين اللبنانيين.

منهجية البحث: تم الاعتماد في كتابة البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

هيكلية البحث: قُسم البحث على مُقدمة وثلاثة مباحث تناول الأَول منهَا: الانقسام السياسي في لبنان ٢٠٠٠-٢٠٠٤، في حين درس المبحث الثاني: اغتيال الشخصيات السياسية، أما المبحث الثالث فخُصص لِبحث: اغتيال الشخصيات الصحفية، وجاءت الخاتمة لِتشمل أَهم النتائج التي توصل إليهَا البحث.

المبحث الأَول

الانقسام السياسي في لبنان ٢٠٠٠-٢٠٠٥:

أخذت ظاهرة الاغتيالات السياسية في لبنان عام ٢٠٠٥ مُنحنى تصاعدياً مع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري[١] عام ٢٠٠٥، إذ انعكست اثار تلك العملية على الوضع الداخلي اللبناني وعلى جميع النواحي؛ وذلك لِمَا رافقها من تطورات داخلية سياسيَّة وأَمنيَّة وعسكرية واقتصادية واجتماعيَّة بقى يُعاني منها لبنان حتى يومنا هذا.

كانت جريمة اغتيال رفيق الحريري هي السبب المُباشر وراء كُل عمليات الاغتيال التي حصلت عام ٢٠٠٥، وحتى أغلب العمليات التي حدثت فيما بعد، إذ كشفت هذه الجريمة حجم الخلافات الكبيرة التي وصلت إليها العلاقات اللبنانية السورية في تلك المُدة، إلاَّ أنَّهَا لم تكُن هي السبب الرئيس وراء تدهور تلك العلاقات، ولاسيمَّا في عهد الحكومات التي شكلها رفيق الحريري، فبعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) برزت شخصية رفيق الحريري سياسياً واقتصادياً (عبدالراضي وقاسم، ٢٠٢٠، ١٤-١٥)، بعد أن نجحت حكومتهُ الأولى التي شكلها في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٢، من تجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لهَا الليرة اللبنانية عام ١٩٩٢، وكذلك نجح في أنجاز الكثير من مشاريع الأعمار، وعبر حكوماتهِ الخمس التي شكلها في المُدة ١٩٩٢-٢٠٠٤، إلاَّ أن ذلك لم يمنع من تدهور علاقتهِ بالنظام السورية ومنذُ عام١٩٩٢، إذ بدأ الحريري يتخذ قرارات سياسية واقتصادية وإدارية بصورة مُستقلة عن التوجهات السورية مما أثار استياء النظام السوري الذي كان يُريد التدخل في كُل قرارات الحكومة اللبنانية خوفاً من تعزيز نفوذه دولياً(ديب، ٢٠٢٣، ٧٦٨-٧٨٢)، إذ كانت حكومة الحريري تُركز بصورة خاصة على الجانب الاقتصادي وإعمار لبنان عبر تقوية علاقتها بالدول الغربية والعربية وبالتحديد فرنسا والولايات المُتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية (الجبوري، ٢٠١١، ٩٢-١٣٦)، ومع ذلك بقيت تلك الخلافات غير مُعلنة حتى عام ١٩٩٨ عندما دعمت الحكومة السورية فوز إميل لحود[٢] في انتخابات الرئاسة التي جرت في ١٥ تشرين الأَول ١٩٩٨ بالضد من

توجهات الحريري الذي كان مُعارض للحود، وقد عمل الاخير على تعزيز الوجود السوري عن طريق تعزيز دور رئيس الجمهورية في إدارة شؤون الدولة، ولاسيمَّا بعد قيامه بِتقييد صلاحيات منصب رئيس الوزراء التي كان يعدها الحريري ضرورية لإعادة إعمار لبنان وتقوية علاقاتهُ الدولية، ورداً على ذلك أعلن الحريري استقالتهُ في ٢ كانون الأول١٩٩٨؛ بسبب استمرار التدخل السوري في قرارات الحكومة اللبنانية فكان ذلك السبب الرئيس وراء تزايد مطالب الحريري بخروج القوات السورية من لبنان (بقرادوني، ٢٠٠٩، ٣٠-٤٦).

وعلى الرغم من ذلك كانت الخلافات بين سورية والحريري بسيطة حتى عام ٢٠٠٠ الذي حمل معهُ الاسباب والدوافع المُباشرة وراء تنفيذ الاغتيالات السياسية، إذ شهدَ لبنان عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ واقعاً سياسياً جديداً داخلياً وخارجياً، فقد نجحت المُقاومة الإسلامية اللبنانية (حركة أَمل وحزب الله) والمدعومة من النظام السوري في أيار ٢٠٠٠، من إجبار الكيان الصهيوني على سحب قواتهِ من الجنوب اللبناني نازعين بذلك عن النظام السوري الجديدة برئاسة بشار الأسد الذي تولى السلطة بعد وفاة أبيه حافظ الأسد في ١٠ حزيران ٢٠٠٠ ذريعة البقاء في لبنان (صاغية، ٢٠٠٧، ٣٦)، وهذا ما أَفسح المجال أيضاً أمام أجراء انتخابات نيابية نالها قسطاً من الحرية، فأنعكس ذلك على تغير المشهد السياسي في لبنان بصورة جذرية، إذ فازَ تحالف الحريري- جنبلاط[٣] في الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٧ آب-٣ أيلول ٢٠٠٠، بأغلبية نيابية كبيرة ساعدت في تكليف الحريري مرةُ أُخرى لتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٠ (الفهداوي، ٢٠١٩، ١٤٥)، والتي بدأت بالعمل مع بعض القِوى المسيحيَّة على إخراج القوات السورية، ودعم الأجهزة الأمنية عبر تصفية أَسلحة الأحزاب اللبنانية الحليفة للنظام السوري، وأَهمها سلاح حزب الله (ديب، ٢٠٠٨، ٢٩٥)، ولاسيمَّا بعد تدهور الوضع الاقتصادي وامتناع بعض الدول والمؤسسات المالية عن تقديم المساعدة لرئيس الحكومة رفيق الحريري الذي كان يُحاول الحصول على قروض ومساعدات مالية لِمُعالجة عجز الموازنة المالية للبلاد؛ بسبب استمرار عمليات حزب الله العسكرية في الجنوب اللبناني، وفي المُقابل استمرار النظام السوري سيطرتهُ على القرار اللبناني لا بل بصورة أكبر من قبل، خصوصاً بعد عرقلة

جهود الحريري في تنفيذ الكثير من الاصلاحات الاقتصادية، ومنها مُحاولة عرقلة جهوده في مؤتمر "باريس٢" الدولي[٤]، لِمُساعدة لبنان مالياً، والذي عدهُ النظام السوري خطوة جديدة من الحريري للحد من الهيمنة الاقتصادية السورية على لبنان(مطلك، ٢٠١٦، ٢٢٠؛ هلال، ٢٠٢٣، ٤٢–٥٢).

أضطرَ الحريري إلى مواجه الواقع الجديد فنظام بشار الأسد كان أكثر تشدداً ولا يقبل بخيار أَخر سوى بقاء القرار السياسي اللبناني بيده، ولاسيمَّا بِوجود حليفه الرئيس لحود والذي قام من جانبهِ بالعمل على تضييق صلاحيات الحريري لإفشال مشاريعه وبأساليب عدة، ومنها قيام لحود بإيقاف التصديقات على المشاريع والقوانين التي يقترحها الحريري (حسين، ٢٠١٨، ٣٤٥)، وكذلك قيام بعض المسلحين المجهولين بأرسال بعض التهديدات للعاملين في مؤسسات الحريري ومنها قناة تلفزيون المستقبل الفضائية في ١٥ حزيران ٢٠٠٣، ورداً على ذلك قام الحريري بِعقد اتفاق سياسي مع وليد جنبلاط، وبعض النواب المسحيين المعتدلين عُرف فيما بعد بـ "اتفاق قرنة شهوان"[٥]، في ٣٠ نيسان ٢٠٠١، للاتفاق حول عدم التمديد ولاية الرئيس لحود، مُستفيداً من الضغوط الأمريكية على الحكومة السورية بعد هجمات نيويورك في ١١ أيلول٢٠٠١ لوقف تدخلاتها في لبنان (ديب، ٢٠١٥، ٥٩٤–٥٩٥)، ومع ذلك لم يتمكن الحريري بِوقف التدخلات والضغوط السورية فأقدمَ إلى تقديم استقالتهُ مرةً أُخرى في ١٧ نيسان ٢٠٠٣، وقام بإبلاغ الطبقة السياسية بأن القرار السياسي والسلطة التنفيذية اللبنانية صارت بيد الرئيس السوري بشار الأسد بالكامل (حسين، ٢٠١٨، ٣٤٨؛ هلال، ٢٠٢٣، ٤٠).

ومن أجل استيعاب الضغوط الأمريكية، وخصوصاً بعد أن وصلت القوات الأمريكية على الحدود السورية بعد احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، قامَ الرئيس لحود بتكليف الحريري لِتشكيل الحكومة مجدداً، كما استدعت الحكومة السورية في ٢ كانون الأول ٢٠٠٣ رفيق الحريري إلى دمشق للقاء الأسد الذي قام بتحذير الحريري بشكل صريح من أي خطوة لإيقاف مشروع سورية الجديد وهو تمديد ولاية حليفها الرئيس لحود عام ٢٠٠٤، إلاَّ أَن

الحريري استمرَ في مشروعه لِمُقاطعة أي مشروع للتمديد، ومع ذلك أصيب الحريري بالخيبة مرةً أُخرى؛ وذلك عندما استدعتهُ الحكومة السورية إلى دمشق في ٢٦ آب ٢٠٠٤، ولقائه بالرئيس الأسد، فكان ذلك أخر لقاء جمع الطرفين، بلغ فيه التوتر لأبعد حد فقد وبخ الأسد الحريري، وابلغه بضرورة الانصياع للقرار السوري، والتصويت لصالح قرار التمديد، وقام بِتهديده (بلانفورد، ٢٠٠٧، ١٢٤–١٢٦)، ويذكرَ نائب الرئيس السوري آنذاك عبدالحليم خدام (١٩٨٤–٢٠٠٥) في مُذكراته قائلاً: "**في ذلك اللقاء وبحضور عدد من المسؤولين والعسكريين السوريين قال بشار للحريري: أذا لم تصوت انت وكتلتك على قرار التمديد بكسر لبنان على راسك وراس اللبنانيين**"، وأضاف: "**من غير المسموح العمل على مجيئ رئيس للبنان، فأنا الذي أختار ومن الذي يُخالفني سأكسر عظمه..**"، فكانت هذه الطريقة القاسية في الكلام سبباً في أي يُصاب الحريري بنزيف دم في أنفه بعد خروجهِ من ذلك اللقاء (مجلة المجلة، ٢٠٢٥).

وعلى الرغم من كُل الجهود الدولية التي قام بِها الحريري لِثني النظام السوري ووقف تدخلاتهُ في لبنان، ولاسيمَّا فيما يخص مشروع التمديد لولاية الرئيس، فشل الحريري من تحقيق ذلك، إذ يذكر فارس بويز وزير الخارجية اللبناني الأسبق قائلاً: "**ألتقيت مع الحريري بعد عودتهِ من دمشق في آب٢٠٠٤ ورأيت وجهُ كئيباً جداً وعيناه تذرفان دمعاً، فسألتهُ عن لقائهِ ببشار الأسد، فقال لي: يا فارس لقد قرروا التمديد للحود، وقرارهم نهائي، وقمت بالمستحيل ولكن لا يريدون أن يسمعوا أي شيء من أحد، لا بل مُواجهة هذا القرار سيكون أَمراً خطير**" (قناة العربية الفضائية، ٢٠١٢، ج ١)، فلم يكُن أمام الحريري سوى الوقوف مع فرنسا، فذكرَ الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"Jac Chirac **(١٩٩٥–٢٠٠٧)** في مُذكراته قائلاً: "**منذُ بداية عام ٢٠٠٤ بدأت أفكر مع رفيق الحريري بطريقة نطرح بِهَا في مجلس الأمن إِمكانية التصويت على قرار يُلزم سوريا بسحب قواتها من لبنان**" (Chirac, 2011, 198)، فقام الحريري بتكثيف اتصالاتهُ بالرئيس شيراك حتى تمكنا من إقناع إدارة الولايات المُتحدة الأمريكية بالتصويت في مجلس الأمن الدولي على مشروع القرار المُرقم (١٥٥٩) في٢ أيلول ٢٠٠٤ (سرحان، ٢٠٠٦، ٩)، والذي نص على إنهاء

الوجود السياسي والعسكري والاستخباراتي السوري في لبنان، وحل جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها وعلى وجه التحديد سلاح حزب الله، وبسط نفوذ الجيش اللبناني على كُل الأراضي اللبنانية، فضلاً عن إجراء انتخابات رئاسية حُرة (رفاعي، ٢٠٠٦، ٧٥)، ويذكر مدير المُخابرات اللبناني الأسبق جوني عبده[٦] عن جهود الحريري في إصدار القرار (١٥٥٩) قائلاً: "**لم يكن رجل في العالم أن يحلم أن تخرج القوات السورية من لبنان لولا جهود الحريري عبر اجتماعاته ولقاءاته الدولية في إصدار القرار (١٥٥٩)**" (قناة LBCI الفضائية، ٢٠١٥).

انعكس صدور قرار مجلس الأَمن الدولي (١٥٥٩) إلى توسع الخلاف بين الفريقين اللبنانيين المُناهض والمؤيد للسياسة السورية حتى تحول ذلك الخلاف إلى مواجهة دولية إقليمية، استُعمل فيها سلاح جديد أَلاَّ وهو سلاح إسكات صوت الشخصيات السياسية والصحفية المؤثرة والمُناهضة للوجود السوري في لبنان، وتحديداً اعضاء تحالف الحريري–جنبلاط، وعبر سلاح الاغتيال، فكانت أول عملية اغتيال استهدفت أبرز حُلفاء الحريري–جنبلاط النائب مروان حمادة[٧] الذي تعرض لِمُحاولة اغتيال فاشلة عن طريق تفجير سيارة مُفخخة أثناء مرور موكبه في طريق منطقة عين المريسة غرب بيروت في الأول من تشرين الأول٢٠٠٤، أصيب فيهَا بِجروح خطيرة وقتل أحد أفراد حِمايتهُ، فكانت تلك العملية رسالة سورية واضحة للحريري وتحالفهُ رداً على جهُدهِ في التصويت لِصالح القرار(١٥٥٩)، والضغط على كتلته بِضرورة التصويت لِصالح قرار التمديد للرئيس لحود، ومع ذلك لم يكن الحريري عازماً على الرضوخ لطلب التمديد، فقد كان يأمل في إسقاط الطبقة النيابية الموالية لسورية عبر الفوز الكاسح في انتخابات عام ٢٠٠٥، خصوصاً بعد أن أدت محاولة اغتيال حمادة إلى موجة غضب شعبيَّة كبيرة، واحتجاجات دوليَّة واسعة ضد الحكومة السورية (رزق، ٢٠١٤، ١٣٦؛ قسم الدراسات، ٢٠٠٦، ١١٦).

ومع ذلك فشلت جهود الحريري في إيقاف القرار السوري وحلفائهُ اللبنانيين[٨]، فقد صوت مجلس النواب في ٣ أَيلول ٢٠٠٤ لصالح قرار التمديد للرئيس لحود لِثلاثة سنوات إضافية (محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن.ل)، ٢٠٠٤)، ورداً على ذلك أَعلن الحريري في ٢٠ تشرين الأَول استقالتهُ احتجاجاً على ذلك القرار الذي مثل هيمنة النظام

السوري على السياسة اللبنانية وقراراتهَا، وأَشارَ في بيان استقالتهُ وبِعبارات هزت مشاعر اللبنانيين إلى الوضع المأساوي الذي سيواجه لبنان باستمرار الهِيمنة السورية على شؤون لبنان الداخلية، قائلاً: "**أنني استودع الله هذا البلد الحبيب لبنان وشعبهِ الطيب**" (جريدة النهار، ٢٠٠٤).

وصل التوتر بين النظام السوري وحلفائهُ، ورفيق الحريري والقوى السياسية التي يُمثلها في بداية عام ٢٠٠٥ إلى درجة الانفجار، وخصوصاً بعد سعي الحريري إلى تشكيل تيار سياسي نيابي وشعبي مُوحد يضم كُل الطوائف اللبنانية هدفه تطبيق بنود القرار(١٥٥٩)، فعمل الحريري وعبر مجلس النواب إلى تعديل قانون الانتخاب من أجل ضمان وصول أكثرية نيابية غير موالية لسورية تنبثق عنهَا حكومة مُستقلة تُقرر تطبيق القرار الدولي، ووضع ألية لسحب القوات السورية، ولاسيمَّا بعد أَن ازدادت الضغوط الأمريكية والأُوربية على لبنان من أجل تطبيق بنود القرار(١٥٥٩)، فواجهت سورية وحلفائها اللبنانيين تلك المساعي بحملات إعلامية كبيرة ضد الحريري وصفتهُ بـ "**الثعبان الأكبر**"، والمُحرض الأول ضد سلاح المُقاومة اللبنانية المُتمثلة بسلاح حزب الله (قناة LBCI الفضائية، ٢٠١٥).

حاولت مُنظمة الأُمم المُتحدة التدخل وحل الأزمة بين سورية والحريري، فقامت بِتعيين الدبلوماسي النرويجي (تيري رود لارسن)Terry Rod Larsen مبعُوثاً خاصاً إلى لبنان في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤ من أجل وضع مُقترح لبدأ الحوار بين الطرفين، وبحثاً عن طريق للخروج من الأزمة عبر تطبيق القرار(١٥٥٩)، فبدأ لارسن في ٣ كانون الثاني ٢٠٠٥ بجولات دبلوماسيَّة عدة شملت بيروت ودمشق ألتقى فيها الحريري والقيادة السورية، إلاَّ أَنَّ تلك الجهود لم تستكمل فقد تمَ اغتيال الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ (بقرادوني، ٢٠٠٩، ٣٤٧–٣٦٤).

وبذلك يتضح جلياً أنَّ مُحاولة المُعارضة اللبنانية تخليص لبنان من قرار النظام السوري المُتحكمة بالسياسة اللبنانية منذُ عام ١٩٧٦، كان السبب الرئيس وراء عملية اغتيال الحريري، والعمليات الأُخرى التي لحقتها من العام نفسه، والتي شملت مجموعة من السياسيين والصحفيين الذي أعلنوا وبصورة علنية معارضتهم للهيمنة السورية على لبنان، إذ

اختلفت أساليب المُعارضة اللبنانية بعد عام ٢٠٠٠ عن المُعارضة السابقة، فقد نجحت المُعارضة عام ٢٠٠٤ في تحقيق مكاسب دولية كبيرة على حساب السياسيَّة السورية، تمثلت في إصدار قرار دولي مُلزم يُجبر النظام السوري على سحب قواته، وإنهاء هيمنته على القرار السياسي في لبنان، ونزع سلاح حُلفائه من "الميليشيات اللبنانية".

المبحث الثاني

اغتيال الشخصيات السياسية في لبنان عام ٢٠٠٥:

أَولاً: اغتيال رفيق الحريري وباسل فليحان[٩]:

وفي خضم تلك الخلافات بدأ مجلس النواب جلساتهُ لمناقشة تعديل قانون الانتخابات، فوصل الحريري صباح يوم ١٤ شباط ٢٠٠٥ إلى مبنى مجلس النواب في ساحة النجمة وسط بيروت لحضور أحدى تلك الجلسات، وبعدها غادرَ المجلس عند الساعة (١١,٤٠)، ذاهباً إلى مقهى قريب من بناية المجلس وجلس فيه ما يُقارب الساعة، وعند الساعة (١٢,٥٠) دقيقة غادرَ الحريري يرافقهُ النائب باسل فليحان بِموكب مكون من سبعة سيارات إلى منزله في محلة قريطم سالكاً الطريق البحري لدواعي أمنية؛ لأنهُ كان قد تلقى تهديدات باغتيالهُ في السابق، وعندَ وصول الموكب أمام فندق السان جورج في الساعة (١٢,٥٥)، انفجرت شاحنة كبيرة بيضاء اللون كانت تحمل أكثر من (٢٥٠٠) كيلوغرام من مادة الـ (TNT) المُتفجرة، أسفرت عن مقتل الحريري على الفور، وإصابة باسل فليحان إصابة بالغة توفى على أَثرها في ١٨ نيسان ٢٠٠٥، ومقتل (٢١) شخصاً سبعة منهم من مُرافقي الحريري والباقين من المواطنين الموجودين في مكان الانفجار، وجرح أكثر من (٢٠٠) شخص، فكانت خُطة الاغتيال خُطة مُحكمة نُفذت بأيادي مجهولة في لحظتها (جريدة السفير، ٢٠٠٥أ؛ جريدة النهار، ٢٠٠٥أ)، وكشفت التحقيقات الأَولية فيما بعد بأَنَّ خمسة شبكات أَتصال كانت تُراقب مُوكب الحريري يوم الحادث، وأنَّها كانت تُراقب تحركات الحريري منذُ أكثر من أربعة أَشهر، وكانت كُل الاتهامات تُشير إلى النظام السوري وحليفه حزب الله[١٠]، إذ صرح جوني عبده مدير المُخابرات اللبنانية الأسبق، في مُقابلة: "**قال لي رفيق الحريري سراً، أن نبيه بري قال لحسن نصرالله أن من عمل القرار**

١٥٥٩ هو رفيق الحريري وهو موجه لحسن نصر الله بالذات، فرد عليه نصر الله من عمل قرار ١٥٥٩ جابت اخرته" (قناة الغد الفضائية، ٢٠٢٣).

هزت جريمة اغتيال الحريري العالم، وبدأت الدعوات اللبنانية والعربية والعالمية تُطالب بالكشف عن منفذي العملية، فوجهت الاتهامات في بداية الأمر "للكيان الصهيوني وتنظيم القاعدة والحكومة السورية وحزب الله"، كذلك أَشارت التحقيقات الأولية إلى ضلوع الاستخبارات السورية بالعملية، وبالتعاون مع جهات تابعة للاستخبارات اللبنانية (بزّي، ٢٠١١، ١٠٣؛ هلال، ٢٠٢٣، ٨٧)، وهذا ما دفع الجماهير اللبنانية للخروج بِمُظاهرات عفوية غير مُنظمة تُطالب بكشف حقيقة مُنفذي جريمة، وإخراج القوات السورية، ورداً على ذلك قامت القوى المدعومة من النظام السوري[١١] في ٨ آذار ٢٠٠٥ بِتحشيد مُظاهرة كبيرة لشكر الحكومة السورية في جهودها لدعم لبنان، وهذا ما دفع جماهير المُعارضة اللبنانية إلى النزول إلى الشارع بِمُظاهرات مليونيه في ١٤ آذار تُطالب بانسحاب الجيش السوري، وفتح تحقيق دولي في عملية الاغتيال، وتطبيق بنود القرار(١٥٥٩)، وتحت ضغط المُظاهرات التي دعت إليها بعض الاحزاب والحركات السياسيَّة والتي عُرفت فيما بعد بقوى بـ(١٤ آذار)[١٢] استقالت حكومة عمر كرامي المُقرب من النظام السوري في ٢٨ آذار (شهوان، ٢٠١٢، ١٢٤–١٢٧)، وأَصدر مجلس الأمن الدولي قرارهُ المُرقم (١٥٩٥) في ٧ نيسان ٢٠٠٥ الخاص بأنشاء لجنة تحقيق دولية مُستقلة برئاسة القاضي الألماني (ديتليف ميليس)Detlef Meles ، لِمُساعدة السلطات اللبنانية في كشف مُنفذي عملية الاغتيال (جريدة المستقبل، ٢٠٠٥أ)، كذلك أضطرَ الرئيس لحود إلى تكليف نجيب مِيقاتي بتشكيل حكومة مؤقتة في ١٩ نيسان ٢٠٠٥، للأشراف على أجراء انتخابات نيابية حُرة في أيار من العام نفسه، إلاَّ أن الجماهير بقت في الشوارع مُعلنةً الثورة والعصيان المدني، والتي عرفت أيضاً بـ "**انتفاضة الاستقلال**"، ولاسيمَّا بعد وفاة الوزير باسل فليحان في ١٨ نيسان مُتأثراً بالحروق الشديدة التي تعرض لهَا في الانفجار، وتحت ضغط الجماهير والدعوات الدولية اضطرت سورية إلى تنفيذ القرار الدولي (١٥٥٩)، وسحب قواتهَا من لبنان بعد ٢٩

عاماً من التواجد العسكري والاستخباراتي في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ (جريدة المستقبل، ٢٠٠٥ب، جريدة المستقبل، ٢٠٠٥ج).

وبعد خروج القوات السورية أجرت الحكومة اللبنانية انتخابات نيابية في٢٩ أيار ٢٠٠٥ فازَت فيهَا قوى ١٤ آذار بأغلبية المقاعد النيابية (الفهداوي، ٢٠١٩، ١٨٥)، وهذا ما ساعدَ الحكومة اللبنانية الجديدة التي شكلها فؤاد السنيورة في١٩ تموز٢٠٠٥، إلى الإسراع في عملية التحقيق بعملية الاغتيال، وبدأت بِشن عمليات تفتيش واعتقالات شملت مجموعة من المسؤولين الأمنيين المُقربين من حزب الله والنظام السوري واتهامهم بتورطهم بِعملية الاغتيال، إذ أصدرت الحكومة أَوامرها في ٣٠ آب ٢٠٠٥ باعتقال كُل من: (مصطفى حمدان قائد الحرس الجمهوري اللبناني، واللواء علي الحاج مدير جهاز الأمن الداخلي، واللواء جميل السيد مدير الأمن العام، والعميد ريمون عازار مدير مُخابرات الجيش)[١٣]، وتقديمهم إلى لجنة التحقيق الدولية (حجازي، ٢٠١٣، ٤٤٤).

بقت هوية منفذي عملية اغتيال الحريري مجهولة، وعلى الرغم من ظهور الكثير من الحقائق التي أشارت إلى تورط المُخابرات السوري وعبر عناصر تابعة لحزب الله بتنفيذ العملية، ففي وثيقة صدرت عن لجنة التحقيق الدولية المُستقلة في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٥ وبالرقم (S/2005/662) تذكر: "**بعد التحقيق مع بعض الشخصيات المشتبه بِهَا في سورية، نُثبت أن العديد من الحقائق تُشير إلى تورط مسؤولين أمنيين سوريين في اغتيال الحريري.. وأنَّ الكثير من الشخصيات السورية التي قابلتها لجنة التحقيق حاولوا عرقلة التحقيق عبرَ تقديم معلومات غير حقيقية، وحتى وزير الخارجية السوري قدم للجنة معلومات كاذبة..**" (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، كذلك ذكر رئيس لجنة التحقيق القاضي ميليس: "**توصلنا إلى النتيجة الحقيقية والأكيدة أن الدافع كان سياسياً، ومن الصعب أن نتصور بأَنَّ الاغتيال قد تم تنفيذه بدون معرفة ودعم المُخابرات اللبنانية والسورية..**" (ع. ع. خليل، ٢٠٠٨، ٢٨٨)، في حين رفضت الحكومة السورية وحليفهَا حزب الله تلك

الاتهامات، واتهمت اللجنة بأنَّ "**تحقيقاتها مبنية على شهادات مزورة وكلام منسوب إلى مجهولين..**" (مصطفى، ٢٠٠٧، ٣٧٧).

استمرت المُعارضة اللبنانية بِتحميل المُخابرات السورية المسؤولية الكاملة وراء جريمة الاغتيال، إذ استطاع خبير الاتصالات النقيب وسام عيد مسؤول شعبة المعلومات في جهاز الأمن الداخلي اللبناني في الوصول إلى معلومات مهمة تُدين المُخابرات السورية في تنفيذ الاغتيال، فقد اكتشف حلقة اتصالات تربط مُنفذي العملية بالمُخابرات السورية واللبنانية، فكان ذلك سبباً في اغتيالهُ مع أربعة عناصر كانوا بِرفقته عبر تفجير سيارة مُفخخة أثناء مرورهُ في منطقة الحازمية قرب بيروت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٨ (زكي، ٢٠١٦، ٣٦٩).

ومع استمرار نفي الحكومة السورية وحزب الله علاقتهمَا باغتيال الحريري، وازدياد الضغوط الإقليمية على الحكومة اللبنانية لم تتمكن الحكومة من إدانة أي جهة أو حتى اعلان موقفها الصريح بصورة رسميَّة، حتى أن رئيس الوزراء اللبناني الأسبق سعد رفيق الحريري الذي شكل الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٩ فاجئ القوى السياسية المحلية والدولية في ٦ أيلول ٢٠١٠ بإعلانهِ موقفاً مُختلفاً عن السابق ففي مُقابلة صحفية لهُ مع جريدة الشرق الأوسط السعودية قال: "**تسرعنا عام ٢٠٠٥ في اتهام دمشق باغتيال أبي**"، **وأضاف: "أنهُ كان مجرد اتهام سياسي.. وشهود الزور ضللوا التحقيق وألحقوا الأذى بسورية ولبنان**" (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٠ب)، وهذا ما يؤكد مدى الضغوط التي كانت تتعرض لهَا الحكومة اللبنانية من سورية وحليفها حزب الله الذي كان تتصاعد قوتهُ عام ٢٠١٠؛ ولكن نجحت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان[١٤] عام ٣٠ تموز ٢٠١١، وبعد أن جمعت أكثر من عشرة آلاف دليل جنائي، ومُقابلة أكثر من (١٢٠٠) شخص في توجيه اتهامات لِخمسة عناصر تابعة لحزب الله شاركوا في العملية، وهم كُل من (مصطفى أَمين بدرالدين، سليم جميل عياش[١٥]، أسد حسن صبرا، حسين حسن عنيسي)[١٦] (جريدة السفير، ٢٠١١؛ قناة LBCI الفضائية، ٢٠١٥)؛ ولكن بسبب تزايد الضغوط الإقليمية، والظروف السياسية

والاقتصادية التي مَر بِهَا لبنان طِوال تلك المُدة، ومنها عدم تمكن الحكومة اللبنانية من توفير التمويل المالي للمحكمة وفي أكثر من مرة، لم تتمكن المحكمة في أكمل تحقيقاتها حتى يوم ١٨ آب ٢٠٢٠ عندما أعلنت قرارها النهائي في إدانة عضو حزب الله "سليم جميل عياش" بصفتهِ المُخطط والمُنفذ الرئيس لجريمة اغتيال الحريري وخمسة جرائم أُخرى، وحكمهُ غيابياً في ١١ كانون الأول ٢٠٢٠ بالسجن مدى الحياة (العمري، ٢٠٢٠، ٢؛ جريدة القدس العربي، ٢٠٢٢ب)، كذلك أَدانت المحكمة عضوين أَخرين من حزب الله، وهم: "حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي"، وحكمت عليهم في ١٦ حزيران ٢٠٢٢ بالسجن مدى الحياة، إلاَّ أن الحُكم لم يُنفذ بسبب رفض حزب الله تسليم أي عضو إلى الحكومة اللبنانية مُعتبراً أن هذه المحكمة وقراراتها "**مُسيسة وغير شرعية**" (جريدة القدس العربي، ٢٠٢٢أ)، ومع كُل ذلك اغلقت المحكمة الدولية أعمالها رسمياً في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ بسبب نقص التمويل المالي لهَا، وبقى تنفيذ الحكم حبراً على ورق حتى اليوم (هاشم، ٢٠٢٤).

ويُمكن أن نُلخص قضية جريمة اغتيال الحريري بنقطتين رئيستين، الأولى: أنَّ هذه الجريمة جاءت لتكون المرحلة الأخيرة في الخلاف بين النظام السوري والحريري والتي غيرت من مُستقبل لبنان السياسي، ولاسيمَّا الخارطة السياسية أثناء الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥، وحتى الان، وظهور تحالفات سياسية جديدة تعمل ضد الهيمنة السورية على لبنان، والثانية: أن هذه الجريمة كانت السبب الرئيس وراء حدوث كُل عمليات الاغتيال التي حدثت في لبنان عام ٢٠٠٥، وحتى ما بعدها، فضلاً عن ذلك كانت هذه الجريمة هي أحدى اسباب تنامي قوة حُلفاء النظام السوري سياسياً وعسكرياً وأبرزهم حزب الله فيما بعد.

ثانياً: اغتيال جورج حاوي[١٧]:

كان أغلب اللبنانيين مُتخوفين من حدوث أعمال عنف، ولاسيمَّا بعد خروج القوات السورية، والنجاح الكبيرة الذي حققتهُ التحالفات السياسية المُعارضة للوجود السورية في الانتخابات النيابية، إلاَّ أنهُ لم يكُن أحد يتوقع أن تشمل عمليات الاغتيال كُل المُعارضين

للوجود السوري في لبنان، إلاَّ انَّها استمرت وطالت شخصيات سياسية وصحفية مؤثرة في الشارع اللبناني عُرفت بِمُعارضتهَا لمفهوم "الوصاية السورية على لبنان"، وكان أهم تلك الشخصيات هو جورج أنيس حاوي (زكي، ٢٠١٦، ٣٦٧؛ صعب، ٢٠٢١، ١٤٦).

كان حاوي من أَبرز السياسيين اللبنانية الذين عارضوا الوجود السوري في لبنان ومنذُ عام ١٩٧٦ (العضايلة، ٢٠١١، ٩٥؛ حاوي، ١٩٧٦، ٢٧–٢٩)، إلاَّ أنهُ أَبتعد عن العمل السياسي المُباشر في حقبة التسعينيات بعد أن استقال من منصبه الأَمين العام للحزب الشيوعي عام ١٩٩٣، ولكن مع تزايد التدخل السوري، وإِجبارها للحريري على تقديم استقالته عام ٢٠٠٤، عادَ حاوي نشاطهُ السياسية وكثف مُطالبتهُ بِخروج القوات السورية وعدم التمديد للرئيس لحود، وعندَ اغتيال الحريري، خرج عن صمتهِ وعاد للصفوف السياسية والمُظاهرات الشعبية التي تُطالب بكشف الحقيقة وخروج القوات السورية، ولاسيمَّا مع قوى ١٤ آذار، وبدأ ينتقد الطبقة السياسية المُتعاملة مع النظام السوري الذي أَتهمه في العديد التصريحات والمُقابلات باغتيال الحريري (الناصر، ٢٠١٨، ٦؛ مروّة، ٢٠٠٩، ١٨٠)، فكانَ لهُ دور كبير المُظاهرات التي عرُفت بـ "انتفاضة الاستقلال أو ثورة الأَرز"، قائلاً في أَحدى تصريحاتهُ بعد اغتيال الحريري: "**تستاهل هذه الطبقة السياسية الذليلة التي ترضى بالأذلال السوري مُقابل منافعها الشخصية.. يستاهل كُل الوزراء والنواب والرؤساء الذين يجلسون امام ضابط أَمني سوري يعطيه التعليمات.. هذه الطبقة أَذلتنا بعد أَن كان رأس اللبناني مرتفع أَمام السوريين، وهذا ما طمع سوريا فينا، فلو واجهت سورية وطني لبناني حقيقي واحد لما تجرئت علينا.. وأنا رفضت كشخص وكحزب شيوعي أَن نكون عملاء للسوريين**" (قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٧).

وعلى الصعيد نفسه جاءت عملية اغتيال الصحفي اللبناني سمير قصير[١٨] في ٢ حزيران ٢٠٠٥، لِتكون سبب أخر لاغتيالهُ، إِذ كان حاوي أول السياسيين الذين اتهموا النظام السوري بِتنفيذ تلك العملية، فعند اغتيال قصير حضرَ حاوي إِلى مكان الاغتيال، وقام بسب وشتم مدير جهاز الأمن العام اللبناني "جميل السيد"، وقال "**عملها جميل السيد**

وقتل سمير قصير.."، وكان السيد من أبرز الشخصيات المُقربة للنظام السوري (قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٧)، وهذا ما أَكدتهُ أبنة حاوي "نارا جورج حاوي"، إذ قالت في أحد البرامج الوثائقية عن عملية اغتيال حاوي أَن: "**أحد الأسباب الاساسية لاغتيال أبي هو أنهُ أَلتقى بالقاضي ديتليف ميليس رئيس اللجنة الدولية للتحقيق في اغتيال الحريري وقد سلمهُ ملفاً خاصاً بالتحقيق..**" (قناة التلفزيون العربي الفضائية، ٢٠١٨)، وفي تصريح أخر بُث على قناة الجزيرة الفضائية قبل اغتيال حاوي بأيام اتهم فيه حاوي النظام السوري بالوقوف وراء اغلب عمليات الاغتيال التي استهدفت اللبنانيين منذُ دخول قواتها لبنان قائلا: "**أُعلن الآن وبِمسؤولية أن من اغتال كمال جنبلاط كان أحد أطراف النظام السوري.. وبالتحديد رفعت الأسد شقيق حافظ الأسد**" (قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٤).

وبعد يوم واحد من انتهاء الجولة الرابعة من الانتخابية النيابية، وأَثناء خروج جورج حاوي برفقة سائقهِ إِلى أحدى المقاهي في منطقة طريق جديدة ببيروت في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ٢١ حزيران ٢٠٠٥ انفجرت عبوة ناسفة كانت موضوعة تحت مكان جلوسه في السيارة أثناء مرورهُ بِمنطقة "وطى المصيطبة" فقُتل حاوي على الفور، وأُصيب سائقه بِجروح، وشُيع في اليوم التالي بِمُظاهرة كبيرة تُطالب بالكشف عن منفذي الجريمة، فيما أَعلن وزير العدل اللبناني خالد قباني أن التفجير تم عن طريق قُنبلة وضعت بِجانب مقعد السائق وتمَّ تفجيرها عن بُعد (جريدة السفير، ٢٠٠٥ج؛ جريدة المستقبل، ٢٠٠٥و؛ خ. أ. خليل، ٢٠١٢، ٢٠١).

ونظراً لِغياب الأدلة الجنائية للمُتهم الحقيقي لمُنفذ الاغتيال وجهت الاتهامات إِلى لأكثر من جهة، فالحزب الشيوعي اللبناني أتهم الكيان الصهيوني واجهزة استخبارات دولية بالوقوف وراء العملية، أمَا قوى ١٤ آذار أتهمت النظام السوري وحلفائهُ اللبنانيين بصورة مُباشرة، وعدت عملية الاغتيال حلقة من سلسلة التصفيات السورية لكُل من يقف بالضد من الوجود السوري في لبنان (الناصر، ٢٠١٨، ١١؛ بزري، ٢٠٢١، ٢٧٦؛ حجازي، ٢٠١٣، ٤٤٦)، أما بالنسبة لعائلة حاوي فلم تتهم جهة مُحددة، وعَدت نارا أبنة حاوي

العملية هي "**اغتيال سياسي اشترك بِه كُل الأطراف المستفيدة من ذلك.. والكل مُتهم حتى أثبات العكس**" (قناة التلفزيون العربي الفضائية، ٢٠١٨)، في حين أعلن مدير قوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي فيما بعد قائلاً: "**من أصدر أمر باغتيال حاوي هو بشار الأسد وبِشراكة إيرانية والتنفيذ محلي..**" (قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٧)، وبالمُقابل رفض النظام السوري تلك الاتهامات وعدوها ما "**خطط إسرائيلية لِتوظيف الاغتيالات لإدخال الساحة اللبنانية في أزمة من الانقسام.. والمُستفيد الوحيد هي إسرائيل**" (قناة التلفزيون العربي الفضائية، ٢٠١٨).

بقيت التحقيقات بجريمة اغتيال حاوي مُسجلة ضد مجهول حتى طالبت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في ١٩ آب ٢٠١١ من الحكومة اللبنانية تسليمهَا ملف اغتيال جورج حاوي، وذلك لظهور بعض المعلومات التي تُشير إلى ارتباط عملية اغتيال حاوي بعملية اغتيال الحريري والوزير مروان حمادة، وبناءً على ذلك سلمّت الحكومة ملف التحقيق للمحكمة الدولية[١٩] في ٢٠ أيلول ٢٠١١ (جريدة القدس العربي، ٢٠١١) إلاَّ أَنَّ المحكمة لم تعلن نتائجها حتى ١٦ أيلول ٢٠١٩ عندما اعلنت قراراً اتهامياً ضد سليم جميل عياش باعتباره المسؤول المُباشر عن عمليات اغتيال جورج حاوي وعمليات أُخرى، ومع ذلك بقي قرار الاتهام حبراً على ورق ولم تُنفذ أي عملية اعتقال لأي متهم (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٠أ).

وهكذا تكررت جريمة اغتيال الحريري مرةً أُخرى، وعلى الرغم من ادانة المتهمين إلاَّ أَنَّهم حكموا غيابياً ولم تتمكن السلطات اللبنانية القبض عليهم ولم يتم تنفيذ الحُكم بِحقهم.

ثالثاً: اغتيال إلياس المر[٢٠]:

بعد فشل حكومة نجيب ميقاتي الانتقالية التي شُكلت في ١٩ نيسان٢٠٠٥ في إيقاف عمليات الاغتيال، وعدم قدرة القضاء اللبناني في الكشف عن مُنفذي تلك الجرائم ازدادت الخلافات السياسية، وتواصلت سلسلة الاغتيالات وطالت هذه المرة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع اللبناني إلياس المر، ولاسيمَّا بعد أن تميزت مواقفهُ السياسية بعد اغتيال الحريري بِتقلبات سياسيَّة، وهذا ما يعكس التركيبة السياسية اللبنانية المُعقدة في تلك

المدة، فعلى الرغم من أَنَّ إلياس المُر كان مُقرباً من النظام السوري قبل عام ٢٠٠٥ وبعيداً عن التوجه السياسي لرفيق الحريري بِحكم علاقاتهُ العائلية فهو نجل النائب اللبناني ميشال المُر الذي كان يتمتع بعلاقات وثيقة بالنظام السوري منذُ عام ١٩٩٠، إلاَّ أَنَّهُ بدأ بعد اغتيال الحريري باتخاذ موقف سياسية أَكثر استقلاليَّة عن سورية، وبدأ يُطالب بِخروج القوات السورية، والدعوة إلى استقال لبنان (بقرادوني، ٢٠٠٩، ٤٠١–٤٠٣؛ خ. أ. خليل، ٢٠١٢، ٢٠٦)، وهذا ما كان سبباً في إبقائهِ في المنصب نفسه في حكومة فؤاد السنيورة الأُولى والتي كانت مُقربة من قوى ١٤ آذار، ولذلك يُمكن إرجاع سبب مُحاولة اغتيالهُ كنتيجةً مُباشرة للخلافات والضغوطات السياسية والشخصية التي تعرض لهَا المر (يَارد، ٢٠٠٨، ٩٧)، ولاسيمَّا وأنهُ كان وزيراً للدفاع أثناء وقوع عملية اغتيال الحريري، إذ كان يملك معلومات كثيرة حول عملية الاغتيال، فضلاً عن أنهُ من أَبرز السياسيين الداعمين وعبر موقعه الحكومي لِفتح تحقيق دولي في جريمة اغتيال الحريري (إسكندر، ٢٠٠٦، ٨٧؛ حجازي، ٢٠١٣، ٤٨٨)، مما أدى ذلك فيما بعد إلى إعلان استقالتهُ[٢١] من حكومة نجيب ميقاتي الانتقالية، ومع ذلك أُعيدَ تعيينه مجدداً في حكومة السنيورة الأُولى والتي شغل فيهَا أيضاً منصب نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع (شريط الأَحداث، ٢٠٠٥).

وفيما يخص مُحاولة اغتيال إلياس المُر يذكر مروان حمادة وزير الاقتصاد الأَسبق: "أن سبب تنامي الخلاف بين الوزير إلياس المُر وسورية وحزب الله هو أن المر عند محاولة اغتيالي عام ٢٠٠٤ كان يشغل آنذاك وزيراً للداخلية: واستطاع من أن يقوم بجهود تحقيقية جدية كبيرة في كشف من نفذ العملية، ولكن فجأة سحب منهُ الملف من قبل رستم غزالي رئيس جهاز الأمن العام والاستطلاع في القوات السورية في لبنان، والذي كان يعد الحاكم الفعلي للبنان، ومن ذلك الوقت كان هناك خلاف كبير بين المر وسورية، وما زادَ الخلاف أَيضاً أَن المر اكتشف وعبر قوى الأمن مستودع كبير للمتفجرات قبل اغتيال الحريري بمدة قصيرة يعود لِحزب الله" (قناة تلفزيون المستقبل الفضائية، ٢٠١٢).

وفي ظل هذه الظروف، وبينما كان موكب إلياس المر يَمر في منطقة انطلياس شمال شرق بيروت في صباح يوم ١٢ تموز ٢٠٠٥، دقيقة انفجرت سيارة مُفخخة كانت

مركونة على جانب الطريق على مُوكبه أدت إلى اصابتهِ بجروح خطيرة ومقتل شخصين من مُرافقيه وجرح عدد من المواطنين في المنطقة (جريدة السفير، ٢٠٠٥د؛ حسين، ٢٠١٨، ٣٨٢).

وبعد هذه العملية أَعلن المر أن "هذه العملية تستهدف كُل لبنان"، ولم يتهم أي جهة بِتنفيذ العملية، كذلك لم تعلن الحكومة اللبنانية عن أي مواقف رسميَّة لهَا بعد الحادثة سوى أعلن المُستشار الإعلامي لِرئيس الوزراء قائلاً: "إِنَّهَا مُحاولة لِزرع الفوضى في لبنان" (جريدة الأيام، ٢٠٠٥)، ويذكر هُنا مروان حمادة حادثة مهمة قائلاً: "أن اغتيال المر كانت رسالة واضحة فقد جاءت في الوقت بين تكليف فؤاد السنيورة للمر بِوزارة الدفاع وقبل صدور مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة، فكان المطلوب منها إلغاء اسم المر من معادلة الحكومة الجديدة أو التفكير بترشيحهُ مرة أُخرى وزيراً للدفاع، ولكن بعد أن نجا بأعجوبة فعلاً رشحهُ السنيورة وزيراً للدفاع.." (قناة تلفزيون المستقبل الفضائية، ٢٠١٢)، وهذا ما يؤكد الاتهامات التي وجهها تحالف ١٤ آذار للنظام السوري وحزب الله بالوقوف وراء هذه العملية، خصوصاً أن المر صرح لتلفزيون المؤسسة اللبنانية للأَرسال(LBC) في ٣٠ حزيران ٢٠١١ قائلاً: "لدي شكوك منذُ وقت طويل بتورط مجموعة من حزب الله في محاولة اغتيالي"، كما طالب الحكومة اللبنانية "بتنفيذ مطالب المحكمة الدولية الخاصة" (جريدة إيلاف الإلكترونية، ٢٠١١).

ومن جانب أَخر أَدلى الإعلامي هاني حمود المُستشار الإعلامي لِرفيق الحريري بِشهادتهِ أمام لجنة التحقيق الدولية في ١٩-٢١ أيار ٢٠٠٥، وفي حديثهِ فيما يخص محاولة اغتيال الوزير إلياس المر يقول: "أَن الوزير المر قال لي أن القوة المُكلفة بِمُتابعة مصدر المُتفجرات بعملية اغتيال الحريري ومُداهمتهِ وصلت إلى حديقة منزل رستم غزالي، وقائد القوة اتصل بالمر وابلغهُ بأنهُ تم منعه من الوصول إلى المخبئ؛ لان هُناك مسلحين ووصفهم بأَنهم تابعين للجنرال علي الحاج ورستم غزالي يمنعهم من ذلك؛ وأَذكر أَيضاً أَنهُ

قال لي أمرت القوة بالمداهمة مهما كلف الثمن، والأمر انتهى بانتزاع نصف كمية المتفجرات الموجودة في منزل رستم.." (المحكمة الدولية، ٢٠١٥).

وفي هذا الاعتراف إشارة إلى حجم الخلافات الكبيرة التي كانت موجودة بين المر والقوات السورية وحزب الله منذُ اغتيال الحريري.

وكما في عمليات الاغتيال الأُخرى حوّل ملف التحقيق بهذه العملية إلى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، واستمر الغموض وراء منفذيهَا حتى أعلنت المحكمة الدولية لوائح الاتهام بهذه العملية في ١٦ أيلول ٢٠١٩، واتهمت فيها عضو حزب الله "سليم جميل عياش" بالمسؤولية المُباشرة عن تنفيذ مُحاولة اغتيال المر، فضلاً عن مسؤوليتهِ في تنفيذ عمليات أُخرى أبرزها عملية اغتيال مروان حمادة وجورج حاوي، وأصدرت مذكرتين توقيف بحقه واحدة مُوجه إلى السلطات اللبنانية، والأُخرى مُذكرة توقيف دولية، وعلى الرغم من ذلك ظل الحكم غياباً ولم يُنفذ حتى اليوم (جريدة القدس العربي، ٢٠١٩).

المبحث الثالث

اغتيال الشخصيات الصحفية في لبنان عام ٢٠٠٥:

ضمت المرحلة التي مرَ بِهَا لبنان والتي سبقت سلسلة الاغتيالات عام ٢٠٠٥ مجموعة من المنظرين السياسيين والصحفيين الذين أَدو دوراً كبيراً في صياغة الوضع الساسي في تلك المُدة، وامتلكت الصحافة اللبنانية العامل الأَقوى في ذلك الدور، إذ كان الصحفيين وأَبرزهم سمير قصير وجبران تويني[٢٢] ومي شدياق[٢٣]، ولاسيمَّا بعد تمديد ولاية الرئيس لحود عام ٢٠٠٤، وقيامه بِتغير قادة الأجهزة الأمينة بشخصيات مُقربة من النظام السوري، بِكتابة المقالات الصحفيَّة التي تنتقد تصرفات الأمن العام اللبناني، وتدخلهُ في المناسبات الثقافية والتضييق على حرية الصحافة، واتهامه بأنهُ جهاز تابع للمُخابرات السوري، فقامت مجموعة كبيرة من الصحفيين بعد اغتيال الحريري باعلن مواقفهم السياسية عبر المقالات الصحفية والبرامج التلفزيونية إلى جانب المتظاهرين من أجل تحقيق مطالبهم وأَبرزها خروج

القوات السورية، وفتح تحقيق دولي حقيقي بشأن اغتيال الحريري، وإجراء انتخابات حُرة، حتى صارت الشخصيات الصحفية والإعلامية هدفاً سياسياً مهماً تعمل القوى السياسية من أجل كسبه إلى جانبهَا أو اسكاتهِ عبر عمليات الاغتيال؛ ولذلك تعرضت مجموعة من الشخصيات الصحفية وبالتحديد الصحفيين الذين كانوا ضمن قوى١٤ آذار للاغتيالات عام ٢٠٠٥، فحمّل ذلك أَبعاداً سياسية أُخرى كون الصحفيين الذين تعرضوا للاغتيال لم يقتصر سبب اغتيالهم كُونهم ينتمون إلى تلك القوى السياسية فقط، فهم شخصيات صحفية وإعلاميَّة وليست رموزاً سياسية أَو طائفية، فلماذا تم اغتيالهم، ومن هو الفاعل وكيف؟ (العضايلة، ٢٠١١، ٨٩).

أَولاً: اغتيال سمير قصير:

مع تصاعد الحركة السياسية المُعارضة للنفوذ السوري عام٢٠٠٤، ازدادت نشاطات الصحفيين السياسية عبر كتاباتهِم الاسبوعية وبالتحديد في جريدة النهار اللبنانية بانتقاد المُمارسات الأَمنية اللبنانية والسورية، حتى دخلت البلاد في حالة من الغضب الشعبي مع وقوع عملية اغتيال الحريري، فشارك سمير قصير وجبران تويني ومي شدياق بفاعلية كبيرة في إطلاق الانتفاضة الشعبية في وجه الهيمنة المخابراتية السورية (شهوان، ٢٠١٢، ١٧٤)، فكان سمير قصير هو أَول من أَطلق على المُظاهرات التي خرجت في ساحة الشهداء في وسط بيروت عبارة "**انتفاضة الاستقلال**" تأكيداً على طابعها الوطني الاستقلالي، وصارت مقالاتهُ في جريدة النهار تُمثل صوت الانتفاضة، ولاسيمَّا بعد أن استخدم علاقاتهُ الدولية والعربية للتحريض على استمرار تلك المُظاهرات وإيصال مطالبهاً للجميع الدول، حتى أن الكثير من المصطلحات التي استخدامها في مقالاته الأسبوعية كانت تُستخدم في المُظاهرات للتحريض ضد النظام السوري، وقادة الأَجهزة الأَمنية اللبنانية بصفتهم الممثلين الأَبرز للنفوذ السوري في لبنان (ماجد، ٢٠٢٣).

وفي وسط هذا الظروف، وبينما كان سمير قصير يركب سيارتهُ التي كانت مُتوقفة أمام بيته في منطقة الأَشرفية ببيروت صباح يوم ٢ حزيران ٢٠٠٥ انفجرت قُنبلة كانت مزروعة تحت مقعد السائق فقُتل على الفور (جريدة السفير، ٢٠٠٥ب؛ جريدة النهار،

٢٠٠٥ب)، وفي الوقت نفسه أَعلنت جماعة أَطلقت على نفسها اسم "المُناضلون من أَجل وحدة وحرية بلاد الشام" بياناً أَعلنت فيه مسؤوليتها عن العملية، وهددت بالمصير نفسها لُكل من يتعرض لمن يُقدم من أَجل العروبة ولبنان والقضية الفلسطينيَّة، **وجاء فيه "نجحنا في تصفية أَحد الأَبواق التي ما فتئت تنعق وتنشر سمومها وأَكاذيبها ولم يتوقف عن ذلك رغم الانذارات"**، إلاَّ أَنَّ هذا البيان أثار تساؤلات حول مدى صحته وحقيقة الجهة التي تقف خلفه، فلا تزال هذه الجماعة مجهولة التأسيس والارتباطات السياسية حتى الآن، وعلى الرغم من أَنَّها تبنت عمليات اغتيال أُخرى مُماثلةً، فقد تبنت عملية اغتيال النائب جبران تويتي لاحقاً (إسماعيل، ٢٠١٢، ٩٤؛ جريدة البلد، ٢٠٠٥).

وبعد انتشار خبر اغتيال سمير قصير خرجت مُظاهرات شعبية غاضبة في أَغلب شوارع بيروت وتجمعت حول مقر جريدة النهار قرب ساحة الشهداء تُطالب بالكشف عن منفذين الاغتيال واتهموا "النظام السوري والأَجهزة الأَمنية" بالوقوف وراء العملية (جريدة الأَنوار، ٢٠٠٥)، في حين اختلفت المواقف الرسميَّة للقوى السياسية من الحادثة، إلاَّ أن رئيس الوزراء نجيب ميقاتي وصف الحادثة بأَنَّهَا **"ضربة لحرية الصحافة"** (جريدة السفير، ٢٠٠٥ب؛ جريدة الشرق، ٢٠٠٥)، وكذلك طالبت أغلب الدول العربية والعالمية بإجراء تحقيق دولي بالحادثة، ولاسيمَّا فرنسا والتي كان سمير قصير يحمل جنسيتها؛ ولذلك فتحت القوى الأَمنية اللبنانية والفرنسية تحقيقاً في الحادث (جريدة المستقبل، ٢٠٠٥د)، ولكنها لم تصل إلى أي نتائج ولم توجه أي تُهمة أو إدانة إلى أَي جهة؛ وذلك بسبب ضعف استقلالية القضاء اللبناني، وغياب الإرادة السياسيَّة في تلك المُدة، فضلاً عن عدم إدراج هذه القضية ضمن اختصاص المحكمة الدوليَّة الخاصة بلبنان، فبقت قضية اغتيال سمير قصير خارج التحقيق الدولي، وجزءً من سلسلة الجرائم والاغتيالات ضد الصحفيين المُعارضين، ولغزاً غامضاً بانتظار نتائج التحقيقات والتي لا تَزال مفتوحةً إلى الأَن (ماجد، ٢٠٢٣، ٢٢).

ثانياً: اغتيال مي شدياق:

تجلت مواقف سمير قصير وجبران تويني في نشاط الصحفية والإعلامية مي شدياق التي عملت بِنشاط كبير من أجل نقل أخبار الاغتيالات والجهات السياسية المُتهمة، ونشر التقارير الصحفية حول المعلومات الجديدة للمُساعدة في كشف حقيقة مُنفذي الاغتيالات، وتوجيه الاتهامات إلى جهات سياسيَّة معينة، فعُرفت مي شدياق بآرائها الجريئة والصريحة التي دعت إلى "**تحرير لبنان من السيطرة السورية**"، إذ تحول برنامجها التلفزيوني السياسي "**نهاركم سعيد**" الذي كان يُبث صباح كُل يوم على قناة "LBC" الفضائية اللبنانية ومنذُ عام ١٩٩٨، من برنامج حواري يدعوا إلى الانفتاح على الدول الغربية، وإقامة علاقات دولية وخصوصاً مع فرنسا، وحرية الصحافة (جريدة القدس العربي، ٢٠٠٥أ)، إلى برنامج مُوجه لِنشر مطالب الانتفاضة واستضافة أَشد المُعارضين للنظام السوري وحزب الله، ولاسيمَّا بعد اغتيال الحريري، للضغط على الحكومة اللبنانية من أَجل إخراج القوات السورية، ثم تحول فيما بعد إلى وسيلة ضغط إعلاميَّة على لجنة التحقيق الدولية للإسراع في كشف المُتهمين، وإمكانية تغيير النظام السوري، وعلى الصعيد نفسه كانت شدياق من أَبرز الصحفيات التي كانت مُقربة من حزب القوات اللبنانية (خ. أ. خليل، ٢٠١٢، ٢٥٤).

وبينمَا كانت مي شدياق تخرج بِسيارتهَا ظهيرة يوم ٢٥ أيلول ٢٠٠٥ من موقف السيارات أمام مقر عملهَا في بناية قناة "LBC" في بلدة حريصا في منطقة جونية شمال بيروت متوجهة إلى منزلهَا انفجرت قُنبلة كانت موضوعة أَسفل مقعد السائق، فتعرضت لِجروح خطيرة أدت إلى بتر "يدها وساقها اليسرتين" ونجت من الموت بِصورة عجيبة (إسماعيل، ٢٠١٢، ١٥).

أثارت مُحاولة اغتيال شدياق موجة غضب رسميَّة وشعبية وصحفية واسعة، واختلفت الاتهامات بالوقوف وراء العملية بين النظام السوري وبعض الموظفين الكبار في قناة(LBC) بِدواعي الانتقام الشخصي، في حين عدت المواقف المحلية والدولية أن هذه الحادثة ما هي إلاَّ "مُحاولة الهدف منها إسكات الصحفيين والإعلاميين المُعارضين، وصرح

رئيس الحكومة فؤاد السنيورة بعد العملية قائلاً: "**أَننا ندفع ثمن الحُرية**"، في إشارة إلى "ثمن" خروج القوات السورية من للبنان، وأمر بفتح تحقيق رسمي بالحادثة وبالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي(FBI) (جريدة السفير، ٢٠٠٥و)، وعلى الرغم من ذلك لم تتوصل التحقيقات الحكوميَّة إلى أي نتائج حاسمة، ولم تعلن أي حقائق أو اتهامات رسميَّة حول العملية حتى اليوم.

ثانياً: اغتيال جبران تويني:

عُدَ جبران ومنذُ نهاية الحرب الأُهلية اللبنانية عام ١٩٩٠، من أبرز وأَشد الصحفيين اللبنانيين المُعارضين للوجود السوري في لبنان، وعمل منذُ ذلك التاريخ على إخراج القوات السورية من لبنان عبر البرامج التلفزيونية والمقالات الصحفية في لبنان وفرنسا، والتي اتخذها منصةً للنقد السياسي، إذ استغل جبران منصبهُ رئيساً لِمجلس الإدارة والمُدير العام لجريدة النهار بعد استقالة والدهُ غسان تويني في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٠، في مواجهة النظام السوري عبر مقالتهُ الأسبوعية في جريدة النهار فكتب عشرات المقالات التي تفضح سياسات وتصرفات النظام السوري في لبنان (مكتب اليونسكو الإقليمي، ٢٠٠٦، ٥٩–٦٣)، كذلك كان لهُ دور مهم وعبر مُطالباتهُ ولِقاءاتهِ مع الرؤساء العرب والأجانب المؤثرين بِضرورة إِصدار قرار دولي لإجبار سورية على سحب قواتها، وهذا ما حدث فعلاً عندما أَصدر مجلس الأمن الدولي القرار (١٥٥٩) في ٢ أيلول ٢٠٠٤، إلاَّ أَنَّ قرار التمديد للحود واغتيال الحريري، كانت البداية التي جعلت تويني يُطبق كُل افكارهُ ودعواته على أَرض الواقع، والثورة التي كان يدعوا إِليها، إذ نزل تونيي بعد اغتيال الحريري لِقيادة الجماهير اللبنانية التي خرجت بعد عملية الاغتيال، وحول مقر جريدة النهار إِلى مركزاً لِقيادة الجماهير وتحركاتهم والشعارات التي يطلقونها، وتوحيد مطالبهم بِمطلبين رئيسين الكشف عن الحقيقة، وإِسقاط النظام الأمني السوري اللبناني المُشترك، فتحول توينِي إِلى عدو النظام السوري الأول، ولاسيمَّا بعدما أَصبح يظهر يومياً على القنوات التلفزيونية والوسائل الإِعلامية يتهم فيها القوات السورية بِوقوفها وراء كل الأحداث التي تعرض لهَا

لبنان (جريدة النهار، ٢٠٠٦)، وكانت لِمقولتهُ الشهيرة في مُظاهرات ١٤ آذار ٢٠٠٥: "**نقسم بالله العظيم، مسلمين ومسيحيين، أن نبقى مُوحدين إلى أبد الأَبدين دفاعاً عن لبنان العظيم**" أحد الأسباب لاستمرار المُظاهرات حتى خروج الجيش السوري، وإقامة انتخابات نيابية حُرة حققت فيها قوى المُعارضة فوزاً كبير، وكان من ضمنهم فوز جبران بِمقاعد نيابي مُمثلاً عن مدينة بيروت (جريدة النهار، ٢٠٢٤).

وعلى الرغم من خروج القوات السورية، إلاَّ أنَّ تويني استمر بِفتح ملفات النظام السوري، ولكن هذه المرة في قبة البرلمان اللبناني، فطالب بالكشف عن كُل الجرائم السابقة التي حصلت في حقبة التسعينيات وكذلك ملف المغيبين والمُعتقلين اللبنانيين لدى النظام السوري، ولاسيمَّا بعد استمرار عمليات الاغتيال التي طالت أغلب الشخصيات السياسية والصحفية المُعارضة للنظام السوري، مما عرضهُ لِتلقى تحذيرات من لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال الحريري بِوجود معلومات تُشير بوجود اسمهِ على لائحة التصفيات للشخصيات المُعارضة (حموري، ٢٠٠٧، ٦٠–٦١؛ شهوان، ٢٠١٢، ١٧٨)، مما أضطر تويني إلى مُغادرة بيروت بعد اغتيال سمير قصير إلى باريس وبقى فيها عدة أَشهر خوفاً من الاغتيال، إلاَّ أنَّ ذلك لم يستمر، إذ عاد تويني إلى بيروت في مساء يوم ١١ كانون الأَول ٢٠٠٥ مُتحدٍ كُل التهديدات والتحذيرات التي تلقاها، ولم تمر سوى ساعات قليلة على وصوله لِبيته في منطقة بيت مري حتى اغتيالهُ وهو ذاهب من بيته صباح اليوم التالي ١٢ كانون الأول إلى مقر عمله في جريدة النهار، وعندَ وصوله على الطريق العام في منطقة المكلس شرق بيروت انفجرت سيارة مُفخخة بِواسطة جهاز تفجير عن بعد كانت بانتظاره فقُتل على الفور هو ومرافقيه "أندره مراد وسمير عاصي" (العضايلة، ٢٠١١، ٩٥؛ جريدة الحياة، ٢٠٠٥؛ خ. أ. خليل، ٢٠١٢، ٢٠٠).

أدى اغتيال تويني بِموجة غضب شعبي كبير، وتحولت جنازتهِ إلى مُظاهرات في بيروت شارك فيها أَكثر من (٣٠٠) أَلف لبناني طالبت بأَنهاء الهيمنة السورية، وكشف المسؤولين عن هذه الجريمة، فيما اتهمت قوى المُعارضة النظام السوري بتنفيذ الاغتيال،

وطالبت بِتحويل عملية التحقيق بِهذه الجريمة إِلى لجنة التحقيق الدولية الخاص باغتيال الحريري (جريدة السفير، ٢٠٠٥).

أَشارت كُل الاتهامات باغتيال جبران إِلى مسؤولية النظام السوري، ونتيجة لذلك، ولازدياد المُطالب اللبنانية والدولية استجابة مجلس الأَمن الدولية لتلك المطالب وأصدرَ في ١٥ كانون الثاني القرار (١٦٤٤)، الذي وسع ولاية لجنة التحقيق الدولية لِتشمل ملف التحقيق في قضية اغتيال تويني (جريدة القدس العربي، ٢٠٠٥ب)، ومع ذلك لم تضم الأُمم المُتحدة ملف هذه القضية إِلى مسؤولية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، ولم تتبع المحكمة القضية بِصورة مُفصلة، وبقية الاتهامات الموجهة للنظام السوري وحزب الله عِبارة عن اتهامات سياسية وإِعلامية لا تملك أَي اثباتات قضائيَّة رسميَّة، وبقي ملف اغتيال تويني كغيره من مَلفات الاغتيال لا يزال مفتوحاً والمُتهم مجهول، وهذا يعكس مدى تعقد المشهد السياسي والأمني في لبنان في تلك المُدة وحتى اليوم (جريدة النهار، ٢٠٠٦).

الاستنتاجات:

توصل البحث إِلى مجموعة من الاستنتاجات والنتائج وأَبرزها:

١. أَن اغتيال الشخصيات البارزة في لبنان وبِمُختلف توجهاتها وأفكارهَا كانت ولا تزال السمة المعروفة في السياسة اللبنانية لإِقصاء تلك الشخصيات من المشهد السياسي ومنذُ استقلال البلاد عام ١٩٤٣، إِلاَّ أَنَّ موجة الاغتيالات التي حدثت عام ٢٠٠٥ كانت عبارة عن نتيجة للصراع الإِقليمي حول مستقبل لبنان السياسي.

٢. أَظهرت تلك الاغتيالات حجم ضعف الدولة اللبنانية ومدى هشاشة سيادتها واستقلالهَا أمام التدخلات الخارجية، ولاسيمَّا من النظام السوري والولايات المُتحدة الأَمريكية وبعض الدول الأَوربية.

٣. القاسم المشترك للاغتيالات التي حدثت عام ٢٠٠٥ أَنَّهَا وجهت لاغتيال أبرز الشخصيات المُعارضة للنظام السوري، ولاسيمَّا ممن كانوا يعلنون موقفهم بصورة علنية ومؤثرة.

٤. على الرغم من أَّن الأَجهزة الأَمنية والقضائية اللبنانية كانت عادةً تتميز بِكفَاءة عاليَّة في حل الجرائم وتفكيك شبكات الجرائم المُنظمة، إلاَّ أَنَّهَا غرقت في حالة من الخمول الواضح أَثناء وقوع جرائم الاغتيالات عام ٢٠٠٥، وحتى تجاه الاغتيالات التي حصلت فيما بعد.

٥. أَغلب الشخصيات السياسية اللبنانيَّة كانت تنظر إِلى الأجهزة الأمنية بأَنَّهَا تصرفت بإهمال، وأَرجعت ذلك الإِهمال إِلى دوافع وأَسباب سياسيَّة أعمق، معتبرين بأَنَّ هُناك دولة داخل دولة في لبنان.

٦. وجد سببان رئيسان لِوصول التحقيقات الأَمنية إِلى طريق مسدود، الأَول: احترافية الجهة التي نفذت عمليات الاغتيال؛ فحتى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان "المُكلفة بالنظر في اغتيال الحريري" لم تتوصل إِلى أي نتائج إِلاَّ بعد تحقيقات ومتابعات سياسيَّة مُكثفة، وعلى الرغم من تواضع وسائل الاتصال آنذاك، أما السبب الثاني: قدرة مُنفذي الاغتيال على التحرك في بيئة غير خاضعة لرقابة الدولة الرسميَّة، وكانت تمتلك حرية في زرع السيارات المُفخخة والقنابل في أَي منطقة تُريد، في ضوء عَجز الأَجهزة الأَمنيَّة عن بسط سيطرتهَا على كامل الأَراضي اللبنانية؛ ونتيجةً لذلك ستستمر ظاهرة الاغتيالات.

٧. وعلى الرغم من كُل ذلك كانت قضية اغتيال الحريري القضية الوحيدة التي تمَ حلهَا بصورة دوليَّة؛ وذلك لأن قضية التحقيق سُلمت إِلى محكمة دوليَّة خاصة، إِذ كشفت المحكمة ما عجزت عنهُ الأَجهزة الأَمنيَّة اللبنانية.

٨. أَثبتت المحكمة الدولية الخاصة أن أي جريمة سياسيَّة في لبنان لم تُحل بِغياب فريق تحقيق وطني قادر على كشف الحقيقة، ووجود إِرادة سياسية موحدة، وهذا ما كان مفقوداً عام ٢٠٠٥، فبقت نتائج تحقيقات أَغلب الاغتيالات مُسجلة ضد مجهول حتى اليوم.

٩. أثبتت الانقسام السياسي في لبنان عام ٢٠٠٥ أنَّ الاغتيالات السياسية كانت أَداة لِتغير مسار السياسة داخل الدولة، ولاسيمَّا بعد تبلو قوى سياسية جديدة في لبنان مثل تحالف ٨ آذار وتحالف ١٤ آذار.

الهوامش

(١) رفيق الحريري: رجل أعمال وسياسي لبناني، ولدَ في مدينة صيدا عام ١٩٤٤، درس علم التجارة في جامعة بيروت العربية، سافر إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٥، وعمل مدرساً ثم محاسباً ثم مقاولاً، وأسس عدة شركات حتى صارَ من أثرياء العالم، دخل العمل السياسي مع نهاية الحرب الأهلية اللبنانية ثم أُنتخب رئيساً للحكومة اللبنانية عام ١٩٩٢، أُغتيل بسيارة مفخخة في ١٤ شباط ٢٠٠٥ (الجبوري، ٢٠١١، ١٣؛ دلول، ٢٠١١، ٢٢).

(٢) إميل لحود: سيَاسي وعسكري لبناني، وُلد في بيروت عام ١٩٣٦، ألتحق في المدرسة الحربية عام١٩٥٦، تدرج في الرتب والمناصب العسكرية حتى تولى منصب قائد الجيش اللبناني عام١٩٨٩، ثم أنتخب رئيساً للجمهورية عام١٩٩٨، ومدد لهُ حتى عام ٢٠٠٧، وعُرف بتحالفهُ الكبير بحزب الله والنظام السوري (الشمري، ٢٠٢٣، ٣٣٨).

(٣) تحالف الحريري– جنبلاط: تحالف سياسي عُقد بين رفيق الحريري ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عام ٢٠٠٠ لِمواجهة هيمنة الأجهزة الأمنية على القرار السياسي في ضل تحالف النظام السوري مع الرئيس إميل لحود، ولاستعادة الدور السياسي للحريري وجنبلاط، وتشكيل أكثرية نيابية لتأليف حكومة مُستقلة، وبالفعل فاز الحلف بأكثر من (١٠٠) مقعد نيابي من أَصل (١٢٨) في انتخابات عام ٢٠٠٠، وشكل هذا التحالف نواة تحالف قوى ١٤ آذار فيما بعد (ديب، ٢٠١٥، ٥٨٧–٥٨٨).

(٤) مؤتمر (باريس٢) الدولي: مؤتمر اقتصادي دولي عُقد في باريس في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢، بِدعوة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك؛ لِتوفير دعم مالي دولي للبنان الذي كان اقتصاده يمر بأَزمة ماليَّة كبيرة، وأَبرز من شارك فيه فرنسا والسعودية والكويت وقطر والاتحاد الأُوربي والبنك الدولي (الحاج، ٢٠٠٩، ١٤١؛ منصور، ٢٠٠٢، ٧٨).

(٥) أتفاق قرنة شهوان: تجمع سياسي عُقد في ٣٠ نيسان٢٠٠١، في قرية (قرنة شهوان) في قضاء المتن التابع لمحافظة جبل لبنان من سياسيين ورجال دين مسيحيين لِمعارضة مشروع تمديد ولاية الرئيس إميل لحود (رفاعي، ٢٠٠٦، ١٦٥).

(٦) جوني عبده: عسكري ودبلوماسي لبناني، ولد عام ١٩٤٠ في مدينة حيفا الفلسطينية في عائلة مارونية، عاد مع عائلتهِ للبنان عام ١٩٤٦، ألتحق بالكلية الحربية ببيروت عام ١٩٦١ وتخرج ضابط في الجيش اللبناني ثم تدرج في المناصب العسكرية والأمنية حتى تولى إدارة المُخابرات العسكرية اللبنانية(الشعبة الثانية) ١٩٧٧–١٩٨٣، ثم سفيراً للبنان في سويسرا ١٩٨٣–١٩٨٩، ثم سفيراً في فرنسا ١٩٨٩–١٩٩٥(شربل، ٢٠٠٧، ١٥٥).

(٧) مروان حمادة: سياسي لبناني درزي، ولد عام ١٩٣٩ في بيروت، تخرج من كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف عام ١٩٦٣، عمل صحفياً في العديد من الصحف اللبنانية، تولى رئاسة مجلس إدارة جريدة النهار ١٩٧٧–١٩٨٠، عُين وزيراً في عدة وزارات كان أَبرزها وزيراً للاقتصاد ٢٠٠٠–٢٠٠٣، انتخب نائباً عن مقعد الدروز في محافظة جبل لبنان في كُل الدورات الانتخابية ١٩٩٢–٢٠١٨، وهو من أشد المُعارضين للوجود السوري في لبنان، وأَبرز حُلفاء رفيق الحريري ووليد جنبلاط، تعرض لِمحاولة اغتيال فاشلة عام ٢٠٠٤ (ضاهر وغنام، ٢٠٠٧، ١٣١).

(٨) وأَبرزهم: حزب الله وحركة أَمل وحزب البعث اللبناني.

(٩) باسل فليحان: اقتصادي وسياسي لبناني، ولدَ في بيروت عام ١٩٦٣، حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا عام ١٩٩٠، عمل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بين عامي ١٩٨٧–١٩٩٣، انتخب نائباً عن بيروت في انتخابات عام٢٠٠٠، شغل مناصب عدة في وزارة المالية اللبنانية حتى عُين وزيراً للاقتصاد والتجارة في حكومة رفيق الحريري ٢٠٠٠–٢٠٠٣، توفي في ١٨ نيسان ٢٠٠٥ (ضاهر وغنام، ٢٠٠٨، ٣٠١).

(١٠) والجدير بالذكر بعد ساعات قليلة من الحادثة بثت قناة الجزيرة الفضائية في قطر "تسجيل فديو" يظهر فيهِ شخصاً أسمه "أحمد أبو عدس" يُعلن عن تبني جماعة "النصرة والجهاد في بلاد الشام" للعملية، إلاَّ أنَّ تلك الجماعة اختفت فيما بعد ولم يظهر لها أي نشاط أخر إلى اليوم، مما يُشير إلى أن ذلك لم يكُن إلاَّ خطة لِتوجيه الأنظار والشكوك بعيداً عن المُنفذ الحقيقي للجريمة، ولاسيمَّا بعد أن برأت لجنة التحقيق الدولية التي شُكلت فيما بعد "أحمد أبوعدس" من العملية، وأكد تقرير اللجنة أن أبوعدس وهو فلسطيني الجنسية كان مُعتقل في سورية وأُجبر على تسجيل هذا المقطع ثم تمت تصفيتهُ مباشرةً، وأُرسل هذا التسجيل إلى بيروت يوم ١٢ شباط وسُلم إلى جميل السيد الذي كلف أَحد الاشخاص من أَصحاب السوابق أن يضعهُ في أَحد مباني شارع الحمراء ومن ثم الاتصال بِمُدير مكتب قناة الجزيرة في بيروت من أجل بث التسجيل، وهذا ما حدث فعلاً (قناة العربية الفضائية، ٢٠١٢، ج ٢).

(١١) وأبرزهم: (حزب الله وحركة أَمل والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث اللبناني).

(١٢) قوى ١٤ آذار: تحالف سياسي بين سعد الحريري نجل رفيق الحريري ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وقوى مسيحية أُخرى أبرزها حزب القوات اللبنانية، وسمي بِهذا الاسم نسبةً إلى تاريخ المظاهرة التي خرجت في ذكرى اغتيال الحريري في١٤ شباط٢٠٠٥، وكانت أبرز أَهداف هذا التحالف انسحاب القوات السورية من لبنان، وفتح تحقيق دولي في اغتيال الحريري، وواجه هذا التحالف "فريق ٨ آذار" الموالي للنظام السوري بِقيادة حزب الله، وأيضاً عُرف بهذا الاسم نسبةً للمُظاهرة التي حشد لها الحزب في ٨ آذار تحت عنوان "الوفاء لسورية"، وإعلان دعمهم للوجود السوري في لبنان، وعكس هذين الفريقين الانقسام السياسي في لبنان إلى انقسام إقليمي دولي، إذ صارت سورية وإيران وحزب الله وحلفائهُ في جبهة، والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والحريري وجنبلاط وحلفاءهما في جبهة (شهوان، ٢٠١٢، ٥٠–٥٥).

(١٣) والجدير بالذكر تم الافراج عنهم بعد أربع سنوات من الاعتقال في ٢٩ نيسان ٢٠٠٩، بِقرار من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لِعدم وجود أَدلة كافية ضدهم، وعدم أدانتهم بأي حكم قضائي (بقرادوني، ٢٠٠٩، ٣٩٩).

(١٤) المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: محكمة دولية خاصة أنشأها مجلس الأمن الدولي في قراره المُرقم (١٧٥٧) في ٣٠ أيار ٢٠٠٧، ومقرها مدينة لاهاي في هولندا، للتحقيق في عملية اغتيال الحريري وبعض الشخصيات اللبنانيين الذين تم اغتيالهم بين٢٠٠٤–٢٠٠٥، وتشمل قُضاة لبنانيين ودوليين، بدأ عملها الفعلي في الأَول من آذار ٢٠٠٩، ومن أبرز قراراتها أَنَّها حكمت في حزيران ٢٠٢٢ عضو حزب الله "سليم عياش" بالسجن المؤبد باعتباره المسؤول الرئيس عن اغتيال الحريري، أُغلقت المحكمة في٣١ كانون الأول٢٠٢٣؛ بسبب نقص التمويل المالي (حكيمة، ٢٠٢٢، ٩٢٩).

(١٥) سليم جميل عياش: لبناني الجنسية ولدَ في قضاء النبطية جنوب لبنان عام ١٩٦٣، ويُعرف بلقب "أَبو بلال"، ينتمي إلى وحدة الأَمن الخارجي في حزب الله، حكمت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان عليه غيابياً عام ٢٠٢٢ بالسجن المؤبد لقاء خمسة تُهم أبرزها المسؤول عن اغتيال الحريري ومسؤولين أَخرين وحيازة المواد المُتفجرة، انتشر خبر مقتله في قصف صهيوني على دمشق في ١٠ تشرين الأول٢٠٢٤ (جريدة القدس العربي، ٢٠٢٠؛ جريدة القدس العربي، ٢٠٢٤).

(١٦) والجدير بالذكر تم اضافة "حسن حبيب مرعي"، إلى قائمة المتهمين بالقضية في ٥ حزيران ٢٠١٣، وفي ٣١ تموز صادق قاضي الإجراءات في المحكمة الدولية على قائمة الاتهام بصورة رسمية، وفي ٦ آب نُقلت لائحة الاتهام وأَوامر التوقيف إلى السلطات اللبنانية لاعتقال المُتهمين وتسليمهم للمحكمة، إلاَّ أن ذلك لم يتم.

(١٧) جورج حاوي: سياسي ومناضل لبناني مسيحي، ولدَ في قضاء المتن عام ١٩٣٨، درس الفلسفة في الجامعة اللبنانية وتخرج عام ١٩٦٦٠، واعتنق الفكر الماركسي، ثم انتسب للحزب الشيوعي عام ١٩٥٥، وبدأ نشاطهُ الفكري والجماهيري في الحزب حتى

انتخب عام ١٩٧٩–١٩٩٣ أميناً عاماً للحزب، أدى دوراً كبيراً في جبهة المُقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الصهيوني عام ١٩٨٢، وصارَ من أبرز قادة اليسار اللبناني، قُتل عام ٢٠٠٥ (مروّة، ٢٠٠٩، ١٤٥).

(١٨) سمير قصير: صحفي لُبناني، ولدَ في بيروت عام ١٩٦٠، من آب فلسطيني وأُم لبنانية، درس الفلسفة في جامعة القديس يوسف، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحدث من جامعة باريس الرابعة عام ١٩٩٠، عمل صحفياً ومُعلقاً سياسياً في جريدة النهار، أسس مع بعض السياسيين اللبنانيين حركة اليسار لديمقراطي عام ٢٠٠٤، كان من أشد المعارضين للوجود السوري في لبنان، ومن أبرز قادة المظاهرات في انتفاضة عام ٢٠٠٥، قتل عام ٢٠٠٥ (مكتب اليونسكو الإقليمي، ٢٠٠٦، ٥٣).

(١٩) والجدير بالذكر أيضاً أنّ المحكمة الدولية ربطت بين عملية اغتيال جورج حاوي واغتيال الحريري، طالبت من القضاء اللبناني بالتنازل عن اختصاصهُ في قضية اغتيال حاوي وقضية اغتيال الوزيرين مروان حمادة وإلياس المُر لارتباطهما باغتيال الحريري، إذ عَدت مُنفذ تلك العمليات مجموعة واحدة (جريدة القدس العربي، ٢٠١١).

(٢٠) إلياس المُر: سياسي لبناني مسيحي، ولد في قضاء المتن عام ١٩٦٢، وهو نجل السياسي اللبناني ميشال المرّ، درس الحقوق في جامعة القديس يوسف وتخرج عام ١٩٨١، عمل في القطاع الخاص في مجال العقار والصحافة والسياحة، وأمتلك علاقات دولية كبيرة، عُين وزيراً في وزرات عدة أبرزها وزارة الداخلية والدفاع (ضاهر وغنام، ٢٠٠٨، ٣٤٢).

(٢١) ولأسباب عدة أبرزها: ١– الضغوطات السياسية: كانت قوى ١٤ آذار والتي أنظم أليه المر تضغط عليه من أجل إدارة الملف الأمني في ضل هذه الظروف الصعبة وازدياد حوادث الاغتيال. ٢– الخلافات السياسية: واجهة المر خلافات سياسية مع بعض وزراء الحكومة الذين كانوا يدعمون الوجود السوري ويعارضون إجراء تحقيق دولية خصوصاً من وزراء حزب الله. ٣– ضغوطات دولية: كان للمر تواصل وعلاقة جيدة مع فرنسا والولايات المُتحدة الأمريكية، وهذه الجهات كانت تضغط على الحكومة من أجل تحويل التحقيق باغتيال الحريري إلى لجنة دولية خاصة. ٤– مشاكل شخصية: كان المر متزوج من أبنة الرئيس إميل لحود السيدة (كارين)، وكان للخلاف بينه وبين والد زوجته دور كبير في الضغط على المر، والذي أدى في النهاية إلى الانفصال عن زوجته، وكُل هذه الخلافات السياسية والضغوطات المحلية والدولية جعلت من الصعب على المر أن يوازن بين المطالب المحلية والدولية، فضلاً عن الإقليميَّة، فأنعكس ذلك بصورة مُباشرة على قرارات المر، والذي أضطر إلى تقديم استقالتهُ من الحكومة في ٢٠ حزيران ٢٠٠٥.

(٢٢) جبران تويني: صحفي وسياسي لُبناني، ولدَ في بيروت عام ١٩٥٧، وهو نجل عميد الصحافة اللبنانية غسان تويني وجده جبران تويني مؤسس جريدة النهار، حصل على شهادة في الصحافة من المدرسة العليا للصحافة في فرنسا عام ١٩٨٠، يعد من أشد المُعارضين للوجود السوري في لبنان، ومن مؤسسي لقاء قرنة شهوان وتحالف ١٤ آذار، وأبرز قادة المُظاهرات عام ٢٠٠٥ ضد الهيمنة السورية وعبر كتاباتهِ وبرامجهِ الصحفية، فاز بمقاعد في مجلس النواب في انتخابات عام٢٠٠٥ عن دائرة بيروت، اغتيال بتفجير سيارة مُفخخة في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٥ (ضاهر وغنام، ٢٠٠٧، ١٠٦).

(٢٣) مي شدياق: صحفية وإعلامية وسياسيَّة لبنانية، ولدت في بيروت عام١٩٦٣، حاصل على شهادة الدكتوراه في الإعلام من جامعة باريس الثانية عام، بدأت مسيرتهَا المهنية مُذيعة ومُراسلة في إذاعة صوت لبنان عام ١٩٨٢، ثم في تلفزيون (LBC) عام ١٩٨٥، كانت من أشد المعارضين للوجود السوري، وعملت على فضح تصرفاتهِ في لبنان عبر كتاباتها وبرامجهَا التلفزيونية، تعرضت لِمُحاولة اغتيال فاشلة في ٢٥ أيلول٢٠٠٥ أتهم بتدبيرها النظام السوري، عُينت في مناصب عدة أبرزها وزيرةً للدولة لشؤون التنمية الإدارية عام٢٠١٩ (جريدة السفير، ٢٠٠٥م).

المصادر والمراجع

١. العربية:

إسكندر، م. (٢٠٠٦). *رفيق الحريري وقدر لبنان Rafik Hariri and the Lebanon Destiny*. دار الساقي.

إسماعيل، م. ص. (٢٠١٢). *أشهر قضايا الاغتيالات The Most Famous Assassination Issues*. العربي للنشر والتوزيع.

الأمم المتحدة. (٢٠٠٥). *وثائق مجلس الأمن الدولي لعام ٢٠٠٥ The UN Security Council Documents 2005*.

الجبوري، ح. ع. ك. ح. (٢٠١١). *رفيق الحريري ودورهُ الاقتصادي والسياسي في لبنان ١٩٤٤-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، Rafik Al-Hariri and His Economic and Political Role in Lebanon ١٩٤٤-٢٠٠٥*. جامعة تكريت.

الحاج، ع. (٢٠٠٩). *محطات اقتصادية ٢٠٠٥-٢٠٠٨ Economic Stations 2005-2008*. دار الفارابي.

الشمري، ي. ع. س. (٢٠٢٣). إميل لحود ودورهُ السياسي في لبنان ١٩٩٨-٢٠٠٧ Emile Lahoud and His Political Role in Lebanon 1998-2007. *مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات*، ١ (٢٥).

العضايلة، ن. م. (٢٠١١). *تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط Political Assassination History in The Middle East*. دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

العمري، م. (٢٠٢٠). *المحكمة الخاصة بلبنان من منظور سوري: أي دروس The Lebanon Special Court from A Syrian Perspective: Any Lessons*. مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي.

الفهداوي، ع. أ. ع. (٢٠١٩). *الحياة النيابية في لبنان ١٩٩٢-٢٠٠٥: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، Parliamentary Life in Lebanon 1992-2005: Historical Study*. جامعة الأنبار.

المحكمة الدولية. (٢٠١٥). *جلسات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان The International Court Sessions in Lebanon*.

https://youtu.be/Wd1DTTp03iI?si=woLJ-eeajPb1ZYQw

الناصر، أ. ط. (٢٠١٨). *دور الاستخبارات السورية في اغتيالات لبنان: من نسيب المتني إلى الرئيس الحريري ١٩٥٨-٢٠٠٥ The Syrian Intelligence Role in The Lebanon Assassinations: From Nassib Al-Mutni to Prime Minister Al-Hariri 1958-2005*. مركز أبحاث مينا.

بزري، د. (٢٠٢١). *يساريون لبنانيون في زمانهم Lebanese Leftists in Their Time*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

برّي، م. ح. (٢٠١١). *الخديعة: يوم اغتالت الفوضى الخلاّقة رفيق الحريري Deception: On the Day the Chaos Was Assassinated by Rafik Al-Hariri*. دار الأمير.

بقرادوني، ك. (٢٠٠٩). *صدمة وصمود: عهد إميل لحود ١٩٩٨-٢٠٠٧ Shock and Steadfastness: Emil Lahoud Era 1998-2007*. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

بلانفورد، ن. (٢٠٠٧). *زلزال لبنان: اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط Lebanon Concussion: Rafik Al-Hariri Assassination and its Effects in The Middle East*. مكتبة مدبولي.

جريدة إيلاف الإلكترونية. (٣٠ حزيران ٢٠١١). *بدون عنوان No Title*.

https://elaph.com/Web/news/2011/6/665941.html

جريدة الأنوار. (٣ حزيران ٢٠٠٥). *بدون عنوان No Title*. ١٥٧٧٨.

جريدة الأيام. (١٣ تموز ٢٠٠٥). *بدون عنوان No Title*. ٣٤٠٥.

جريدة البلد. (٣ حزيران ٢٠٠٥). *بدون عنوان No Title*. ٥٠٧.

جريدة الحياة. (١٣ كانون الأول ٢٠٠٥). *بدون عنوان No Title*. ١٥٥٩٤.

جريدة السفير. (١٥ شباط ٢٠٠٥أ). *بدون عنوان No Title*. ١٠٠١٩.

جريدة السفير. (٣ حزيران ٢٠٠٥ب). *بدون عنوان No Title*. ١٠١٠٨.

جريدة السفير. (٢٢ حزيران ٢٠٠٥ج). *بدون عنوان No Title*. ١٠١٢٤.

جريدة السفير. (١٣ تموز ٢٠٠٥د). *بدون عنوان No Title*. ١٠١٤٢.

جريدة السفير. (٢٦ كانون الأول ٢٠٠٥هـ). *بدون عنوان No Title*. ١٠٢٠٦.

جريدة السفير. (٢٧ كانون الأول ٢٠٠٥و). *بدون عنوان No Title*. ١٠٢٠٧.

جريدة السفير. (١٣ كانون الأول ٢٠٠٥ز). *بدون عنوان No Title*. ١٠٢٧٠.

جريدة السفير. (٢٠١١، يوليو ٣١). *بدون عنوان No Title*. ١١٩٦٠.

جريدة الشرق. (٢٠٠٥، يونيو ٣). *بدون عنوان No Title*. ١٦٨٣٥.

جريدة الشرق الأوسط. (٦ أيلول ٢٠١٠أ). *المحكمة الدولية تتهم قيادياً في حزب الله باغتيال حاوي ومحاولة قتل حمادة والمر The International Court Accuses a Leader in Hezbollah of The Assassination of Hawi and an Attempt to Kill Hamada and Al-Mur*. https://aawsat.com/home/article

جريدة الشرق الأوسط. (٦ أيلول ٢٠١٠ب). *بدون عنوان No Title*. ١١٦٠٥.

جريدة القدس العربي. (٢٦ أيلول ٢٠٠٥أ). *بدون عنوان No Title*. ٥٠٨١.

جريدة القدس العربي. (١٦ كانون الأول ٢٠٠٥ب). *بدون عنوان No Title*. ٥١٥٠.

جريدة القدس العربي. (٢١ آب ٢٠١١). *بدون عنوان No Title*. ٦٩٠٢.

جريدة القدس العربي. (١٧ أيلول ٢٠١٩). *بدون عنوان No Title*. ٩٦٦٧.

جريدة القدس العربي. (١٨ آب ٢٠٢٠). *بدون عنوان No Title*. ٩٩٩٨.

جريدة القدس العربي. (١٧ حزيران ٢٠٢٢أ). *بدون عنوان No Title*. ١٠٦٥٧.

جريدة القدس العربي. (١٢ كانون الأول ٢٠٢٢ب). *بدون عنوان No Title*. ١٠١١٤.

جريدة القدس العربي. (١١ تشرين الثاني ٢٠٢٤). *بدون عنوان No Title*. ١١٥٢٥.

جريدة المستقبل. (٨ نيسان ٢٠٠٥أ). *بدون عنوان No Title*. ١٨٨٤.

جريدة المستقبل. (١٩ نيسان ٢٠٠٥ب). *بدون عنوان No Title*. ١٨٩٥.

جريدة المستقبل. (٢٠ نيسان ٢٠٠٥ج). *بدون عنوان No Title*. ١٨٩٦.

جريدة المستقبل. (٤ حزيران ٢٠٠٥د). *بدون عنوان No Title*. ١٩٣٧.

جريدة المستقبل. (٢٢ حزيران ٢٠٠٥هـ). *بدون عنوان No Title*. ١٨٩٥.

جريدة المستقبل. (٢٢ حزيران ٢٠٠٥و). *بدون عنوان No Title*. ١٩٢٨.

جريدة النهار. (٢١ تشرين الأول ٢٠٠٤). *بدون عنوان No Title*. ٢٢١١٥.

جريدة النهار. (١٥ شباط ٢٠٠٥أ). *بدون عنوان No Title*. ٢٢٢٢٢.

جريدة النهار. (٣ حزيران ٢٠٠٥ب). *بدون عنوان No Title*. ٢٢٣٢٣.

جريدة النهار. (٢٠٠٦). *دفاعاً عن لبنان العظيم، In Defense of The Great Lebanon*.
https://www.annahar.com

جريدة النهار. (١٢ كانون الأول ٢٠٢٤). *بدون عنوان No Title*. ٢٨٤٣٨ .

حاوي، ج. (١٩٧٦). *المُخطط الأمريكي- السوري أمام الهزيمة الحتمية The American-Syrian Plans in Front of The Inevitable Defeat*. دار الفارابي.

حجازي، ف. (٢٠١٣). *لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف Lebanon from The Phenicia States to The Sects Federation*. دار الفارابي.

حسين، ف. خ. (٢٠١٨). *التطورات السياسية في لبنان ١٩٨٩-٢٠٠٥م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، Political Developments in Lebanon 1989-2005*. جامعة الأنبار.

حكيمة، س. (٢٠٢٢). خصوصية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ودورها في تحقيق العدالة الجنائية الدوليّة The International Court Privacy in particularly of Lebanon and its Role in Achieving International Criminal Justice. *مجلة الدراسات القانونية*، ٨(٢).

حموري، م. (٢٠٠٧). *قراءات في المشهد اللبناني بين الحقوق القانونية والمصالح السياسية Readings In the Lebanese Scene Between Legal Rights and Political Interests*. دار الأمير للثقافة والعلوم.

خليل، خ. أ. (٢٠١٢). *الاغتيال: حرب الظّلال والعنف المُقدّس The Assassination: The Shadows War and Holy Violence*. دار الفارابي.

خليل، ع. ع. (٢٠٠٨). *الحقائق المُذهلة لاغتيال الرئيس رفيق الحريري The Amazing Facts of The President Rafik Al-Hariri Assassination*. دار المحجبة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع.

دلول، م. (٢٠١١). *رفيق الحريري رجال في رجل: محطات في عقدين من الصداقة Rafik Al-Hariri Men in a Man: Stations in Two Decades of Friendship*. الدار العربية للعلوم.

ديب، ك. (٢٠٠٨). *هذا الجسر العتيق-سقوط لبنان المسيحي ١٩٢٠-٢٠٢٠ This Ancient Bridge-The Fall of The Christian Lebanon 1920-2020*. دار النهار للنشر.

ديب، ك. (٢٠١٥). *أُمراء الحرب وتجار الهيكل: خبايا رجال السلطة والمال في لبنان The War Princes and Temple Merchants: The Power Men Hidden and Money in Lebanon*. دار النهار للنشر.

رزق، ش. (٢٠١٤). *بين الفوضى اللبنانية والتفكك السوري Between The Lebanese Chaos and The Syrian Disintegration*. دار النهار للنشر.

رفاعي، ر. أ. (٢٠٠٦). *لبنان في عهدة الأُمم المُتحدة: القرار ١٥٥٩ وتداعياتهُ Lebanon In the Custody of The United Nations: Resolution 1559 and Its Repercussions*. دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

زكي، أ. (٢٠١٦). *اغتّيال الحريري: العدالة الموقوتة Al-Hariri Assassination: The Timed Justice*. دار الكتب.

سرحان، أ. (٢٠٠٦). مقدمات وتداعيات قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩ حول الوضع في لبنان والمنطقة لاسيما بعد ١٤ شباط ٢٠٠٥ Introductions and Repercussions of The UN Security Council Resolution 1559 On the Situation in Lebanon and The Region، Especially After February 14، 2005 . *مجلة الدفاع الوطني*، ٥٥ .

شريط الأحداث The Juvenile Tape. (٢٠٠٥). *مجلة الجيش*، ٢٤٢-٢٤٣ .

شهوان، ط. ج. (٢٠١٢). *انتفاضة الاستقلال: مخيم ساحة الحرية Independence Uprising: Freedom Square Camp*. دار الساقي.

صاغية، ح. (٢٠٠٧). *سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها Syria And Lebanon: The Relations Origins and Prospects*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

صعب، ج. (٢٠٢١). *ربيع جديد: خريطة انتفاضات شمال إفريقيا وغرب آسيا ٢٠١٨-٢٠٢٠ New Spring: North Africa and Western Asia Uprisings Map 2018-2020*. (م. الشريف وغ. ب. خليفة (مترجمين)). دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات.

ضاهر، ع. م.، وغنام، ر. (٢٠٠٧). *المعجم النيابي اللبناني: سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجلس الإدارة في متصرفية جبل لبنان١٨٦١-٢٠٠٦ Lebanese Parliamentary Dictionary: The Parliamentary Councils Members and Administrative Board Members Biography and Translations in the Lebanon*. دار بلال للطباعة والنشر.

ضاهر، ع. م.، وغنام، ر. (٢٠٠٨). *المعجم الوزاري اللبناني: سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨ Lebanese Ministerial Dictionary: A Navel and Translations of Lebanon Ministers 1922-2008*. دار بلال للطباعة والنشر، بيروت.

عبدالراضي، ح.، وقاسم، م. (٢٠٢٠). *اغتيال القرن: لبنان واغتيال رفيق الحريري The Century Assassination: Lebanon and The Rafik Al-Hariri Assassination*. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

قسم الدراسات. (٢٠٠٦). *الاغتيالات السياسية في لبنان Political Assassinations in Lebanon*. المكتبة الحديثة للطباعة والنشر.

قناة LBCI الفضائية. (٢٠١٥). *١٠ أعوام على اغتيال رفيق الحريري 10 Years for The Rafik Al-Hariri Assassination*. https://youtu.be/gZN7jwicNr0?si=8K5joMFa-WJOSkzn4

قناة التلفزيون العربي الفضائية. (٢٠١٨). *كُنت هُناك: اغتيال جورج حاوي I Was There: The George Hawi Assassination*. https://youtu.be/iN5SPKV_kFk?si=UONz-9dzzqcV_Xj0d

قناة الجزيرة الفضائية. (٢٠٠٤). *لقاء خاص مع جورج حاوي A Special Meeting with George Hawi*. https://www.aljazeera.net

قناة الجزيرة الفضائية. (٢٠١٧). *الجريمة السياسية: اغتيال جورج حاوي Political Crime: The George Hawi Assassination*. https://youtu.be/hXHmjwIxhiA?si=HQTed7-XOGLS5Ovyt

قناة العربية الفضائية. (٢٠١٢). *البحث عن قتلة الحريري (ج ١) Search For Al-Hariri Killers (P. 1)*. https://youtu.be/Jsmkppt0qv8?si=Myshdk_sEl2IGBIN

قناة الغد الفضائية. (٢٠٢٣). *النهاية: لبنان استقلال قصير بين وصايتين (ج٣) The End: Lebanon is a Short Independence Between Two Wills (P. 3)*. https://youtu.be/Mu0-Pi55RJk?si=x1Cw4an-b4Ga4PqJ

قناة تلفزيون المستقبل الفضائية. (٢٠١٢). *مكتوب بالدم Blood Written*.

https://www.youtube.com/watch?v=pHBInWMuxug

ماجد، ز. (٤ حزيران ٢٠٢٣). عن سمير قصير الذي صارع التنين About Samir Kassir, Who Wrestled with The Dragon. *جريدة القدس العربي*، ١١٠٠٥.

مجلة المجلة. (١٣ شباط ٢٠٢٥). *وثائق ومذكرات، حلقات من مذكرات نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام Documents and Notes, Episodes from the Memoirs of Syrian Vice President Abdel Halim Khaddam*.
https://www.majalla.com

محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن.ل) Lecturer of the Lebanese Parliament، الدور التشريعي العشرون، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الأولى (٢٠٠٤).

مروّة، ك. (٢٠٠٩). *الشيُوعيون الأربعة الكِبَار في تاريخ لِبَنان الحَديث: فؤاد الشمالي. فرج الله الحلو. نقولا الشمالي. جورج حاوي The Four Old Communist in The Modern History of Lebanon: Fouad Al -Shamali. Faraj Allah Al -Helou. Nicola Al-Shimaly. George Hawi*. دار الساقي.

مصطفى، أ. (٢٠٠٧). *الإعصار: وقائع وأسرار الانتصار الثاني لحزب الله على إسرائيل Hurricane: The Facts and Secrets of The Second Victory of Hezbollah Over Israel*. دار الهدى.

مطلك، هـ. خ. (٢٠١٦). *العلاقات الأمريكية – اللبنانية American -Lebanese Relations*. دار السنهوري.

مكتب اليونسكو الإقليمي. (٢٠٠٦). *شهداء الصحافة اللبنانية ١٩٠٦-٢٠٠٦: مئة عام بالحبر الأحمر The Lebanese Press Martyrs 1906-2006: A Hundred Years in The Red Ink*. جمعية مهارات.

منصور، ت. (٢٠٠٢). باريس٢: دعم دولي مالي للبنان والمساهمات ٤.٤ Paris 2: International Financial Support for Lebanon and Contributions 4.4. *مجلة الجيش*، ٢١٠.

هاشم، ي. (٢٠٢٤، يناير ٩). *المحكمة الخاصة بلبنان أقفلت: من يُنفّذ حكمها وما مصير القضايا العالقة The Special Court of Lebanon Closed: Who Is Implementing Its Ruling and What is the Fate of The Outstanding Cases*. وكالة الأنباء المركزية، حزب الكتائب اللبناني.
https://kataeb.org/articles

هلال، أ. ح. ح. (٢٠٢٣). *العلاقات السورية اللبنانية ٢٠٠٠-٢٠٠٦: دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة، Syrian-Lebanese Relations 2000-2006: A Historical Study*. جامعة الموصل.

يَارد، ن. س. (٢٠٠٨). *ذكريات لن تكتمل Memories Will Not Be Completed*. دار الساقي.

المصادر الأجنبية:

Chirac, J. (2011). *Chaque pas doit être un but: "memoires: Le Temps Présidentiel2"*. Editions Nil.